مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٥٨٤

الثلاثاء، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني	(قطر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سلطانوف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد إيدي
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيدة شتروفوفا
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	نانا-------------------

		---- إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

06-65358 (A)

اليابان .... السيد أوشيما
اليونان .... السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط (S/2006/956)

افتتحت الجلسة الساعة ۱۰/٥

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن الشرق الأوسط (S/2006/956)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل إسرائيل يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ۳۷ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كارمون (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ۱۱ كانون الأول/ديسمبر ۲۰۰٦ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2006/960 وفيما يلي نصها:

"يشرفني أن أطلب، وفقا لممارسات مجلس الأمن السابقة، إلى مجلس الأمن أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن يوم الثلاثاء، ۱۲ كانون الأول/ديسمبر ۲۰۰٦ بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين."

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة إلى الاشتراك في النظر في البند، وفقا للأحكام ذات الصلة من النظام الداخلي المؤقت للمجلس وممارسات مجلس الأمن السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/956، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الشرق الأوسط.

أدعو الأمين العام، معالي السيد كوفي عنان، إلى تناول الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم، يا سيادة الرئيس، على منحي هذه الفرصة لعرض

تقريري عن الشرق الأوسط (S/2006/956). إنني سعيد برؤيتكم هنا، سيدي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.

كما أبلغت الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر، فإن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ليس مجرد صراع إقليمي واحد بين عدة صراعات. فما من صراع آخر يحمل شحنة رمزية وعاطفية وبهذه القوة المحتدة، حتى بالنسبة إلى أناس بعيدين عنه كثيرا. مع ذلك، ولئن كان السعي إلى السلام قد سجل بعض الانجازات الهامة على مر السنين، فإن التوصل إلى تسوية نهائية ظل مستعصية على أفضل الجهود التي بذلتها عدة أجيال من قادة العالم. وإنني، بدوري، سأترك منصبي من دون أن تلوح في الأفق نهاية لهذه المحنة التي طال أمدها.

الشرق الأوسط اليوم يواجه آفاقا كئيبة. فالمنطقة تمر بأزمة عميقة. والحالة أشد تعقيدا وأكثر ضعفا وأعظم خطورة منها من أي وقت منذ فترة طويلة جدا.

وهذا ما كان في ذهني عندما بادرت في إعداد تقريري الذي هو الآن بين أيدي المجلس. وهدفي هو المساعدة في خروجنا من المستنقع الحالي والانخراط مجددا في عملية سلام حيوية تستجيب إلى توق المنطقة إلى السلام.

الريبة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بلغت مستويات عالية جديدة. ولقد أصبح قطاع غزة مِرجلا يغلي بالفقر والإحباط، رغم انسحاب القوات الإسرائيلية والمستوطنات في السنة الماضية. أما في الضفة الغربية، فالحالة وخيمة أيضا. والنشاط الاستيطاني وبناء الجدار الحاجز ما زالا مستمرين. وإن العقبات الإسرائيلية تعرقل تحرك الفلسطينيين في أنحاء المنطقة. وإن السلطة الفلسطينية، بعد أن أصيبت بالشلل بفعل أزمة سياسية ومالية خانقة، أصبحت عاجزة عن توفير الأمن أو الخدمات الأساسية.

والإسرائيليون، بدورهم، ما زالوا يعيشون في خوف من الإرهاب. ويشعرون بالجزع من عجز الجهود الفلسطينية عن منع هجمات الصواريخ على جنوب إسرائيل. وهم يشعرون بالقلق من حكومة بقيادة حماس لا تعير، في أحسن الأحوال، أي اهتمام للحل القائم على وجود دولتين، وترفض، في أسوأ الأحوال، التخلي عن العنف مثلما ترفض المبادئ الأساسية لنهج للتعامل مع الصراع أيدته أغلبية الفلسطينيين، باستمرار، وهو مجسد في اتفاقات أوسلو.

أما لبنان، فإن التحولات السياسية للبلد ما زالت ناقصة، وإن زعماءه يواجهون حملة من الترهيب وزعزعة الاستقرار. وكما بين قتال الصيف الماضي بين إسرائيل وحزب الله، ما زال لبنان رهينة لتاريخه الصعب، أسيرا بيد قوات من داخله ومن خارج حدوده تريد استغلال ضعفه.

وإذا ألقينا نظرة عابرة على الأجزاء الأخرى من المنطقة لنجد أن مرتفعات الجولان السورية ما زالت تحت السيطرة الإسرائيلية، وانشغالات حول علاقات سوريا مع جماعات مسلحة فيما وراء حدودها. والعراق يتخبط في أوحال عنف لا هوادة فيه. وأنشطة إيران النووية ومطامحها المحتملة برزت كمصدر لعميق القلق لكثيرين في المنطقة وفيما وراءها أيضا. وهذا كله يغذي تطرفا مثيرا للقلق ويتغذى عليه.

كل صراع من هذه الصراعات يتميز بدينامياته الخاصة وله أسبابه الخاصة. وكل منها يقتضي حلا خاصا به وعملية خاصة به لتحقيق حل يتمتع بمقومات الديمومة. إن الأطراف المعنية هي التي تتحمل، في كل حالة، المسؤولية الأولية عن السلام. لا أحد يمكنه أن يصنع السلام لها؛ فلا سلام يمكن أن يفرض عليها. ولا أحد ينبغي أن ينشد السلام أكثر منها.

وفي الوقت ذاته، لا يسع المجتمع الدولي أن يتنصل من مسؤوليته هو عن ممارسة نفوذه. لقد أصبحت شتى الصراعات والأزمات في المنطقة متشابكة إلى أقصى حد. ورغم الانفصام العميق والريبة، ما زالت شتى الميادين يؤثر بعضها على بعض ويغير بعضها بعضا، مما يجعل حل الصراعات وإدارة الأزمات أكثر صعوبة. ويجب على المجتمع الدولي أن يطور فهما جديدا للغموض وعدم اليقين المُطْبِق على الشرق الأوسط، وأن يتحمل بعد ذلك مسؤوليته الكاملة عن حلها وعن إشاعة الاستقرار في المنطقة.

لذلك أود أن أطرح بضع أفكار جديدة حول ما يمكن للأطراف نفسها وعناصر أخرى، ابتداء من المجموعة الرباعية وانتهاء بهذا المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، أن تفعله بطريقة مختلفة سعيا إلى السلام، وبالتحديد السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهي أفكار لئن كانت لا تقدم العلاج الشافي، فإنها ستقطع شوطا طويلا نحو نزع فتيل التوترات في كل أرجاء المنطقة.

إن أحد أشد جوانب الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني إحباطا يتمثل في العجز الظاهر لكثير من الناس من الطرفين عن فهم موقف الطرف الآخر، وفي تمنع البعض حتى عن محاولة فهمه. وبصفتي صديقا مخلصا ومؤازرا للطرفين، أود أن أتوجه برسالتين صريحتين إليهما.

صحيح كل الصحة ومفهوم كل الفهم أن تسعى إسرائيل ومؤازروها إلى تأمين أمنها عن طريق إقناع الفلسطينيين، وإقناع العرب والمسلمين بصورة أعم، بتغيير موقفهم وسلوكهم نحو إسرائيل. لكنهم لن يحالفهم النجاح ما لم يستوعبوا ويعترفوا، هم أنفسهم، بالشعور الفلسطيني بالظلم الأساسي، وهو أن تأسيس دولة إسرائيل انطوى على تشريد مئات الآلاف من الأسر الفلسطينية وتحويلهم إلى لاجئين، وأن ذلك التأسيس أعقبه، بعد ١٩ سنة، احتلال عسكري وإخضاع مئات الآلاف من الفلسطينيين غير أولئك للحكم الإسرائيلي.

وإسرائيل لها ما يبرر افتخارها بديمقراطيتها وبجهودها لبناء مجتمع قائم على احترام حكم القانون. لكن ديمقراطية إسرائيل لن تزدهر ما لم تضع حدا لاحتلال شعب آخر. وكان رئيس الوزراء السابق آرييل شارون قد اعترف بذلك. لقد مرت إسرائيل بتحول ثقافي كبير منذ أيام أوسلو — كل الأحزاب السياسية الإسرائيلية تعترف الآن بأن إسرائيل ينبغي أن تنهي الاحتلال، خدمة لمصلحتها هي وخدمة لأمنها.

مع ذلك، ما زال آلاف الإسرائيليين يعيشون في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ويضاف أكثر من ألف نسمة إليهم كل شهر. وعندما يرى الفلسطينيون هذا النشاط، يرون إلى جانبه بناء حاجز يقطّع أوصال أراضيهم، في خرق لفتوى محكمة العدل الدولية، مثلما يرون أكثر من ٥٠٠ نقطة تفتيش للسيطرة على تحركاتهم، والوجود الضخم لقوات الدفاع الإسرائيلية. إن شعورهم هذا باليأس تجاه الاحتلال لا يمكن إلا أن يتعاظم، وكذلك عزيمتهم على مقاومته. ونتيجة لذلك، ينحو البعض إلى استثمار قدر كبير من ثقتهم في أولئك الذين يسعون إلى الكفاح المسلح بدلا من الاستثمار في عملية سلام يبدو أنها لا تثمر ما يصب في الهدف المنشود، هدف إقامة دولة مستقلة.

إنني أتفق مع إسرائيل ومؤازريها بوجود فرق - أخلاقيا وقانونيا أيضا - بين الإرهابيين الذين يتعمدون استهداف المدنيين، والجنود العاديين الذين يتسببون من غير قصد، في غمار العمليات العسكرية، في قتل أو جرح المدنيين رغم الجهود المبذولة لتجنب تلك الإصابات. ولكن كلما زادت أعداد الإصابات بين المدنيين أثناء هذه العمليات واتسمت تدابير الاحتراس لتجنب تلك الخسائر بالإهمال، ازدادت إمكانيات تضاؤل هذا الفرق. إن استخدام القوة

العسكرية في مناطق مدنية كثيفة السكان سلاح غير دقيق لا يسفر إلا عن مزيد من الموت والدمار وتبادل التهم والانتقام. وهو، كما رأينا، لا يفعل شيئاً يُذكَر لتحقيق الهدف المنشود، المتمثل في وقف الهجمات الإرهابية.

قد يَرُدُّ الإسرائيليون قائلين إنهم يقومون بمجرد حماية أنفسهم من الإرهاب، ولهم الحق، كل الحق ، في ذلك. لكن هذه الحجة يقل وزنها ما دام الاحتلال في الضفة الغربية قائماً وأصبح أثقل عبئاً، وما دام توسيع المستوطنات مستمراً. وإن إسرائيل ستلقى مزيداً من التفهُّم إذا كانت أفعالها تهدف بوضوح إلى المساعدة على إنهاء الاحتلال بدلاً من توطيده.

يجب علينا جميعاً أن نعمل مع إسرائيل للتحرك إلى ما يتجاوز الوضع القائم غير السعيد والتوصل إلى نهاية متفاوَضٍ عليها للاحتلال بناء على مبدأ الأرض مقابل السلام.

إن من الصحيح والمفهوم تماماً أن نؤيد الشعب الفلسطيني الذي عانى الأمرَّين. لكن الفلسطينيين ومؤيِّديهم لن يكونوا فعّالين حقاً إذا ركَّزوا على اعتداءات إسرائيل فقط، دون الاعتراف بأي حق أو شرعية لهموم إسرائيل، ودون أن يكون لديهم استعداد للاعتراف بأن خصوم إسرائيل أنفسهم ارتكبوا جرائم مروِّعة لا يمكن تبريرها. فلا يمكن لأي مقاومة للاحتلال أن تبرر الإرهاب. ويجب أن نكون كلنا متحدين في رفضنا القاطع للإرهاب كأداة سياسية.

وأعتقد أيضاً بأن أفعال بعض هيئات الأمم المتحدة نفسها ربما تعود بنتائج عكسية. فمجلس حقوق الإنسان، مثلاً، عقد بالفعل ثلاث دورات استثنائية ركز فيها على الصراع العربي – الإسرائيلي. وآمل أن يحرص المجلس على معالجة المسألة بحياد، وألاّ يسمح لهذا الصراع بأن يحتكر الانتباه على حساب أوضاع أخرى تحدث فيها انتهاكات لا تقل جسامة عن الانتهاكات المرتكبة فيه، إن لم تكن أسوأ منها.

وعلى نفس المنوال، يجب على الشاكين من كون مجلس الأمن مذنباً باتخاذه ''معياراً مزدوجاً'' – يطبق العقوبات على الحكومات العربية والإسلامية لكنه لا يطبقها على إسرائيل – أن يحرصوا، هم أنفسهم، على ألاّ يطبقوا معايير مزدوجة في الاتجاه الآخر، بأن يطلبوا من إسرائيل مستوى من السلوك لا يريدون تطبيقه على الدول الأخرى، وعلى خصوم إسرائيل، بل حتى على أنفسهم.

ربما يشعر البعض بالرضا بقيام الجمعية العامة مراراً وتكراراً باتخاذ قرارات وعقد مؤتمرات تدين سلوك إسرائيل. لكنَّ المرء عليه أن يسأل أيضاً إن كانت هذه الخطوات تعود بأي إغاثة أو فائدة ملموسة للفلسطينيين. لقد مرت عقودٌ والقراراتُ تُتَّخذ؛ وهناك أعدادٌ كبيرةٌ من اللجان الخاصة والدورات وشُعَب الأمانة العامة ووحداتها؛ فهل تركت كل هذه أثرا على سياسات إسرائيل، سوى تعزيز الاعتقاد لدى إسرائيل ولدى مؤيديها بأن هذه المنظمة العظيمة مفرطة في كونها أحادية الجانب، ولا يجوز أن يسمح لها بالقيام بدور هام في عملية السلام في الشرق الأوسط؟

بل إن ما هو أسوأ من ذلك، هو أن بعض الخطابات الطنانة المستعملة فيما يتصل بالمسألة توحي برفض الاعتراف بشرعية وجود إسرائيل ذاته، ناهيك عن صحة همومها الأمنية. ويجب علينا ألاّ ننسى أن لدى اليهود أسباباً تاريخية جيدة لأخذ أي تهديد لإسرائيل مأخذ الجد. فالإسرائيليون اليوم يُجابَهون بأقوال وأفعال يبدو أنها تؤكد خوفهم من أن يكون هدف خصومهم هو القضاء على وجودهم كدولة وكشعب.

لذلك ينبغي لمن يريدون أن يُسمع صوتُهُم في قضية فلسطين ألاّ ينكروا ذلك التاريخ أو يقللوا من شأنه، أو من

شأن الصلة التي يشعر كثير من اليهود بوجودها بينهم وبين وطنهم التاريخي. بل عليهم أن يعترفوا بهموم إسرائيل الأمنية وأن يوضِّحوا أن انتقاداهم لا تقوم على الكراهية أو التعصب، وإنما على الرغبة في إقامة العدل وتقرير المصير والتعايُش السلمي.

ربما تكون السخرية الكبرى في هذه القصة المحزنة أن الصورة العامة للتسوية النهائية ليست موضع تساؤل جدي. لقد وصل الطرفان نفسيهما في أوقات مختلفة وبواسطة القنوات الدبلوماسية إلى موقع أشرفا فيه على سد كل الثغرات التي تفصل بينهما. وكلُّ الأسباب تُملي على الطرفين أن يسعيا مرة أخرى، بمساندة متضافرة تقوم على المبادئ من قبل المجتمع الدولي. إننا في حاجة إلى دَفعة جديدة وعاجلة نحو السلام.

سيكون الطريق طويلاً ويجب بناء كثير من الثقة على طول هذا الطريق. لكنْ لنتذكَّرْ إلى أين يجب أن يأخذنا هذا الجهد: إلى دولتين – إسرائيل وفلسطين – داخل حدود آمنة ومعترف بها ومتفاوَض بشأنها على أساس الحدود التي كانت قائمة يوم الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ وإلى سلام أوسع نطاقاً يشمل جارتَي إسرائيل الأخرَين، وهما لبنان وسوريا؛ وإلى علاقات دبلوماسية واقتصادية عادية؛ وإلى ترتيبات تُمكِّن إسرائيل وفلسطين كلتيهما من إقامة عاصمتيهما المعترف بهما دولياً في القدس، وضمان حق أتباع كل الديانات في الوصول إلى أماكنهم المقدسة؛ وإلى حل يحترم حقوق اللاجئين الفلسطينيين ويكون متفقاً مع حل الدولتين ومع طابع الدول التي في المنطقة.

إن بلوغ تلك النهاية ليس مستحيلاً كما يتصور البعض. فمعظم الإسرائيليين يؤمنون حقاً بسلام مع الفلسطينيين – ربما ليس تماماً كما يتصوره الفلسطينيون. ومعظم الفلسطينيين لا يسعون إلى القضاء على إسرائيل، وكلُّ ما يسعون إليه هو إنهاء الاحتلال وإقامة دولتهم – ربما في إقليم أوسع قليلاً مما يود الإسرائيليون أن يتنازلوا عنه، ولكنه يظل مع ذلك إقليماً محدوداً.

إن التحدي الذي يواجهنا هو أن نقنع الناس على كلا الجانبين بأن هذه الأغلبية موجودة في الجانب الآخر، بينما نبين لهم أن المفسدين والرافضين أقلية محددة.

إنني أعتقد بأن في الإمكان التوفيق بين المطامح الأساسية للشعبين كليهما. أنا أومن بحق إسرائيل في الوجود، وبوجودها في أمن تام ودائم – في أمن من الإرهاب، وأمن من الهجوم، وأمن حتى من التهديد بالهجوم. وأؤمن بحق الفلسطينيين في ممارسة حقهم في تقرير المصير. فقد أساءت إسرائيل معاملتهم أيما إساءة، واستغَلَّتهم أيما استغلال، وكذلك فعل بهم العالم العربي، وأحياناً زعماؤهم أنفسهم، بل وربما المجتمع الدولي. وإن من حقهم أن يروا مطامحهم البسيطة في العيش في حرية وكرامة تتحقق.

إن خارطة الطريق، التي أيدها مجلس الأمن بقراره ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ما زالت المرجع الذي يجب أن يركز عليه أي مسعى لإعادة تنظيم جهد سياسي. وإن اللجنة الرباعية، الراعية لهذه الخارطة، ما زالت تحتفظ بصلاحها لأنها الوحيدة التي تجمع بين الشرعية والقوة السياسية والقوة المالية والاقتصادية. لكن المجموعة الرباعية تحتاج إلى أن تفعل أكثر مما فعلت لكي تعيد إلى النفوس الإيمان، لا بجديتها وفعاليتها فحسب، وإنما لكي توجِدَ أيضاً أحوالاً مواتية لاستئناف عملية سلام قابلة للبقاء. وإن الرباعية في حاجة إلى إيجاد طريق لمأسسة مشاوراتها مع الشركاء الإقليميين ذوي الصلة. ويلزمها أن تشرك الأطراف مباشرة في مداولاتها. لقد آن الأوان لأن تتكلم الرباعية بمزيد من الوضوح منذ البداية في معالم التسوية النهائية. ويجب عليها أن تكون منفتحة لقبول أفكار ومبادرات جديدة.

إن التوترات في المنطقة توشك أن تبلغ نقطة الانهيار. وإن التطرف والتسلط الشعبي يتركان حيزا سياسيا أضيق فأضيق للمعتدلين، بما فيهم الدول التي توصلت إلى اتفاقات سلام مع إسرائيل. وإن التحركات الجيدة نحو الديمقراطية، كالانتخابات مثلا، أوجدت في الوقت نفسه ورطة أوصلت إلى السلطة أطرافا وأفرادا وحركات تعارض أساس النهج الحالية لإصلاح ذات البين. وإن الفرصة المتاحة للتفاوض بشأن حل قائم على دولتين لن تظل متاحة لوقت طويل. وإذا لم ننتهزها فإنه سيُحكم على الشعب الذي هو أكثر ما يكون تعرضا مباشرا لوطأة هذه الكارثة بالوقوع في أعماق تيه جديد من المعاناة والحزن. وثمة صراعات ومشاكل أخرى سيصبح حلها أصعب. وسيستمتع المتطرفون في العالم بأسره بزيادة جهودهم لتجنيد أتباع لهم.

وإن الفترة القادمة قد تثبت أنها حاسمة. فكل يوم يأتي نراه يأتي بهزائم للكفاح من أجل السلام وأسباب تدفع إلى الاستسلام. لكننا لا يجب أن نستسلم للإحباط. فالمبادئ التي يجب أن يقوم عليها السلام معروفة جيدا لنا جميعا. بل حتى معالم ما يجب أن يكون عليه الحل تبدو على الأرض وكأن خريطتها واضحة. وأعتقد بأننا نستطيع أن نقصم ظهر الأزمة المستحكمة الراهنة ونقطع أشواطا بعيدة جديدة نحو السلام.

وإن الأمم المتحدة والشرق الأوسط مترابطان ترابطا وثيقا. وإن الوضع والشعب وتعطش الناس للسلام كلها قريبة جدا إلى قلبي. وأنا أعلم أنها قريبة إلى قلوبكم أيضا. وإن الأمر مُلِح، فَهيا بنا نقابل بواعث القلق بتدابير متضافرة.

الرئيس: أشكر الأمين العام على بيانه الواضح والصريح. أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية دولة قطر.

أود في البداية أن أتوجه بالشكر لكم جميعا على تلبية دعوتنا للمشاركة في هذا الاجتماع المفتوح من أجل مناقشة قضية السلام في الشرق الأوسط التي تتصدر قائمة أولويات السلم والأمن الدوليين في هذه المنظمة. ولا يفوتني أن أرحب بمعالي الأمين العام وأشكره على سعيه الدؤوب لخدمة هذه القضية، وجعلها على قمة أولوياته.

لقد واجهت الأمم المتحدة أزمة الصراع في الشرق الأوسط منذ تأسيسها، وشُغِلت بهذه الأزمة بمختلف جوانبها بجهود تراوحت بين الفعالية والجمود، تبعا لحدة الصراع ودرجة اهتمام المجتمع الدولي. وليس بخاف على أحد أن هذه الأزمة فرزت آثارا سلبية خطيرة على المنطقة والعالم حيث ستبقى تداعياتها ما بقيت الأزمة من دون حل سلمي عادل وشامل يكفل الحقوق والواجبات لجميع الأطراف ذوي العلاقة.

وأود أن أستذكر معكم أنه حين عمل المجتمع الدولي على تحمل مسؤوليته في إحلال سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الوسط بعد مؤتمر مدريد، استبشرت شعوب المنطقة خيرا وساد شعور بالتفاؤل بإمكانية الوصول إلى الهدف المنشود. واليوم، وبعد مضي خمس عشرة سنة على ذلك المؤتمر، نرى تلاشي التفاؤل والأمل في السلام، وسواد الإحباط واليأس، وحلول الدمار، وتفشي العنف والعنف المضاد الذي يحصد أرواح الأبرياء من العرب والإسرائيليين، فضلا عن أعمال الإرهاب التي امتدت آثارها إلى خارج حدود المنطقة، مما خلق تحديا خطيرا للمجتمع الدولي. كل هذا نتيجة لفشلنا في الوصول إلى السلام العادل والشامل.

وفي مناقشة المجلس لهذه القضية المركزية للسلم والأمن الدوليين، علينا أن لا نغفل بعض النقاط الأساسية.

لقد طال أمد الصراع بما يزيد على نصف قرن، والفشل في التوصل إلى حلول مقبولة طيلة هذه الفترة أدى إلى حدوث مضاعفات كارثية على مجمل جوانب الوضع في المنطقة، وامتدت الآثار السلبية إلى المجتمع الدولي بأسره.

وأسباب الفشل معروفة، ولكن الحلول العادلة والمنصفة غير مستعصية إذا حَسُنَت النوايا وتم التمسك بقواعد الشرعية الدولية.

إن إسرائيل ليست هي وحدها صاحبة حق مشروع في العيش بأمن وسلام في المنطقة، وإنما الجانب الفلسطيني، والعربي، أيضا. والجانب العربي عموما، ومنذ عهد غير قصير وبدون استثناء، أكد بالمواقف والسلوك أنه يرغب ويريد ويسعى بكل قوة إلى إحلال السلام العادل والشامل.

ولا بد أن ندرك أن التصدي للمشاكل السياسية والأمنية والتنموية للمنطقة، لا يمكن أن يتم في غياب التوصل إلى حل سلمي مشرف للقضية التي نناقشها. لقد أثبت التاريخ عدم وجود حل عسكري لهذا الصراع. والمنطق الإنساني والحضاري الذي ننادي به جميعا يقتضي منا جميعا نبذ التطرف والمواقف المنغلقة وفرض الحلول الأحادية التي ترمي إلى كفالة حق طرف واحد دون الآخرين.

إن لدينا أكثر مما يكفي من القرارات الدولية والمشاريع والخطط والمواقف، وهذه الحقيقة تفرض نفسها علينا. ولكن ما ينقصنا هو الإرادة السياسية الرامية إلى تحقيق الغايات المشتركة لمصلحة الجميع في السلم والأمن والاستقرار من أجل التعايش والتعاون الإيجابي.

إن المرحلة التي وصل إليها الصراع العربي الإسرائيلي لم تعد تحتمل الحلول الجزئية أو أنصاف الحلول التي أثبتت عدم جدواها في التوصل إلى تسوية دائمة. وما نحتاج إليه هو نهج منسق ومتكامل ومتماسك تجاه حل الصراع وبناء السلام والمصالحة، نهج شامل تمثل فيه كل الأطراف وبما يلبي مصالح واحتياجات المجتمعات المعنية، ويأخذ في الاعتبار حماية الحقوق والمبادئ الإنسانية، ويهدف إلى القضاء على العنف دون إهمال الجوانب الاجتماعية والنفسية للصراع، وصولا إلى السلام والاستقرار المستدامين. ونحن مدعوون إلى الوقوف في وجه من يرفض التحرك صوب هذا السلام من كلا الجانبين. وفي هذا الصدد، أو أن أذكِّر بأن إسرائيل ما انفكت عن القول بأنها بحاجة إلى شريك في عملية السلام. والسؤال الذي يطرح نفسه: من الذي سيحدد مواصفات هذا الشريك الذي سيكون مقبولا؟

إن الجهود التي تبذلها دولة قطر تجاه تحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط، ليست مجرد عنوان يُناقش في المجلس، ولكنها جزء من سياستنا الهادفة إلى إيجاد حل سلمي شامل وعادل لقضية الصراع العربي – الإسرائيلي. فاستمرار الصراع تترتب عليه عواقب وخيمة على أمننا واستقرارنا، فنحن جزء من هذه المنطقة نؤثر ونتأثر بما يحدث فيها.

وعلى عاتق الأمم المتحدة تقع مسؤولية كبيرة للعمل على تحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط، باعتبار أن أول مقاصد المنظمة هو صون السلم والأمن الدوليين، واتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، وحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو تسويتها. وإن كانت الهيئة ذات المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين هي مجلس الأمن، فإن الواجب الأساسي لجميع الدول الأعضاء يبقى السعي نحو التسوية السلمية للنزاعات الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ومن المؤسف أن المجلس يتعاطى مع قضايا أقل أهمية وأقل خطورة بجدية وصرامة كبيرتين، في حين أن القضية الخطيرة، وأعني هنا الصراع العربي – الإسرائيلي، التي تهدد أمن المنطقة برمتها لا تحظى بذلك الاهتمام، رغم أن منطقة الشرق الأوسط ككل تمر بظروف عصيبة وخطيرة الكل يعلمها. ومن هذا المنطلق، لا بد من تكريس اهتمام أكبر من قبل مجلس الأمن بهدف إحياء العملية السلمية والقيام بدور نشط للوصول إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية

الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي، مثلما هو هدف المجلس في الصراعات المحتدمة في أي مكان آخر من العالم.

إننا نعتقد بقوة بأن مكتسبات السلام لا تطال الأطراف ذوي العلاقة والمنطقة فحسب، بل إنها تتعدى ذلك إلى العالم أجمع، وبخاصة إلى الدول الفاعلة التي نناشدها اليوم أن تسعى سعيا جادا إلى تحقيق السلام.

أستأنف مهامي الآن كرئيس لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين): السيد الرئيس، قبل أن أقرأ خطابي المكتوب، أود أن أشكر معالي الأمين العام على تواجده معنا وعلى تقريره وإحاطته الإعلامية اليوم. إن هذا التقرير الشامل يحتوي على العديد من الأفكار والمقترحات التي إن أخذ بها ستسهم بشكل فعال في إنهاء الجمود الحالي في العملية السياسية في الشرق الأوسط، وخاصة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

وإني باسم الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية والرئيس أبو مازن، أحيي الأمين العام وأشكره على كل الأعمال الطيبة من أجل إيجاد حل عادل وشامل للصراع في الشرق الأوسط، وفي القلب منه القضية الفلسطينية. إنك كنت دوما صديقا لفلسطين وللسلام في الشرق الوسط. نتمنى لك كل الخير والسعادة في حياتك الجديدة بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

السيد الرئيس، اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أتقدم بخالص التهنئة لكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ولدينا الثقة الكاملة بأن أعمال المجلس تحت إدارتكم القديرة ورئاستكم الحكيمة ستكلل بالنجاح. كما لا يفوتني أن أشيد بالجهود التي قام بها سعادة سفير بيرو، والمقدرة والحكمة التي أدار بها أعمال المجلس خلال رئاسته في الشهر المنصرم.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للشقيقة قطر ولمعاليكم لترؤس هذا الاجتماع وعلى مبادرتكم الطيبة بعقد هذه الجلسة الوزارية الهامة بشأن السلام المستدام في الشرق الأوسط، والتي تشكل تواصلا للاجتماع الوزاري لمجلس الأمن الذي عُقد في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ حول قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط، استنادا إلى الإيمان بمسؤوليات المجلس وبدوره الحق في العلاقات الدولية فيما يتعلق بالسلام والأمن وإعلاء شأن القانون الدولي.

إن عناصر السلام في الشرق الأوسط واضحة ومحددة، وهي قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية التي اعتمدتها القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، وخطة خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وصادق عليها مجلسكم الموقر، ومبدأ الأرض مقابل السلام. إلا أن المشكلة الرئيسية تكمن في انعدام الإرادة السياسية للمجتمع الدولي وعدم اتخاذ الخطوات والتدابير الجدية والملموسة اللازمة لاعتماد آليات عملية ومحددة لوضع هذه القرارات والمبادرات موضع التنفيذ.

إن الجمود الذي حل بعملية السلام ولفترة طويلة هو الذي دفع وزراء الخارجية العرب وبشكل جماعي للقدوم إلى مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر الماضي لمحاولة كسر هذا الجمود وإعادة تحريك عملية السلام. وبعد اندلاع نار حربين في غزة ولبنان في الصيف الماضي، وبعد تفجر الأوضاع في أكثر من مكان في الشرق الوسط، الأمر الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين، انطلقت تحركات متوازية مع التحركات العربية، أبرزها في أوروبا. وهنا، لا بد لنا من أن نرحب بالجهود الأوروبية لكسر الجمود وإحياء عملية السلام واعدة بآليات عملية ومحددة. كما نشير إلى العناصر الواعدة في تقرير لجنة بيكر – هاملتون الذي تضمن توصيات تعتبر مقدمة لإنهاء حالة الجمود والتراجع التي أصابت العملية

السياسية. كذلك نشير إلى بعض التصريحات الصادرة عن بعض المسؤولين الإسرائيليين التي أبدت استعدادا للتعامل مع مبادرة السلام العربية باعتبار أنها تشكل أرضية صالحة للتفاوض بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، من جهة، وبقية الأطراف العربية التي تقع أراضيها تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ وإسرائيل، من جهة أخرى.

لقد أكدنا مرارا أن بقاء قضية فلسطين بدون حل واستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية يشكل عوامل انفجار وتوتر ويبقي جذوة الصراع مشتعلة ويفسح المجال أمام كل أشكال العنف والإرهاب والمواجهات الإقليمية والأزمات الدولية.

لقد اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس يوم السبت الماضي الموافق ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وأبدت ترحيبها بجميع المبادرات والجهود الدولية لإحياء عملية السلام، وخاصة على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي باعتبار أن ذلك يمثل المفتاح لمعالجة جميع أزمات المنطقة. ورأت أن هناك فرصا واعدة تلوح في الأفق يجب استثمارها والبناء عليها بهدف إحياء عملية السلام والاتفاق على آليات عملية ومحددة تُمكِّن من النهوض بهذه العملية.

وفي هذا الإطار، فإن المقترح المتداول من أكثر من جهة بضرورة عقد مؤتمر دولي لحل الصراع العربي - الإسرائيلي على كافة المسارات فكرة صائبة ومناسبة تستدعي تدويلها والعمل بجهد كبير نحو إخراجها إلى حيز الوجود. ولا شك أن التهدئة التي نجحت الأطراف الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس مؤخرا في التوصل إليها من الجانب الفلسطيني والموافق عليها من الطرف الإسرائيلي تشكل عاملا مشجعا آخر، خاصة إذا ما امتدت إلى بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، لتوفير المناخ الإيجابي الملائم والأرضية اللازمة لاستئناف المفاوضات بشكل جدي والاتفاق على آليات محددة في هذا الإطار.

ونود هنا أن نشير إلى أهمية المقترح الخاص بإيفاد قوات مراقبة دولية إلى المنطقة لتطوير التهدئة إلى وقف شامل ومتبادل لإطلاق النار حيث تتواجد هذه القوات الدولية المراقبة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

لقد أكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعها الأخير على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي العنوان وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وهي صاحبة المسؤولية الكاملة عن الملف التفاوضي. فمسألة المفاوضات كانت منذ البداية وستبقى شأنا يخص منظمة التحرير الفلسطينية. وكل الأمور المتعلقة بالأزمة الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة تمثل شأنا فلسطينيا داخليا، ولذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس كانت ولا تزال جاهزة ومستعدة وقادرة على الدخول في مفاوضات الوضع النهائي في أسرع وقت ممكن وبدون اشتراطات مسبقة.

أما الطرف الإسرائيلي فعليه أن يُحجم عن اللجوء إلى الحجج والذرائع الواهية للتهرب والتنصل من استحقاقات المفاوضات والسلام، وأن يوقف عوامل التفجير والتصعيد التي من شأنها نسف إمكانيات وفرص الانتقال إلى مفاوضات جدية. فإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تواصل حملتها المحمومة في الاستعمار الاستيطاني غير المشروع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية والاستمرار في بناء الجدار العنصري الفاصل غير القانوني والاغتيالات خارج نطاق القانون والاعتقالات العشوائية وتدمير الممتلكات والبنى التحتية الفلسطينية، وغيرها من سياسات العقاب

الجماعي واحتجاز وسجن أكثر من ١٠ ٠٠٠ فلسطيني في السجون الإسرائيلية وإغلاق المعابر وإقامة مئات الحواجز ونقاط التفتيش التي من شأنها تقطيع أوصال المجتمع الفلسطيني وعزل مدينة القدس الشرقية عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى الطرف الإسرائيلي أن يحترم التزاماته بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وأن يحترم انطباق هذه الاتفاقية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

إن متطلبات السلام في الشرق الأوسط تقتضي أن تتصرف إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بناء على هذا الالتزام، وأن لا تناور تكتيكيا بالادعاء برغبتها في السلام بينما هي في واقع الأمر تمارس عمليا سياسات من شأنها تقويض العملية السلمية وتدمير فرص السلام.

نعيد التأكيد أن هناك بوادر فرص هامة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط عبر مفاوضات جدية واعتماد آليات تساهم في توفير المناخ الإيجابي لانطلاق المفاوضات ووصولها إلى هدفها المنشود في إحقاق السلام. لذلك فإنه لزاما على مجلس الأمن، من منطلق مسؤوليته عن صون الأمن والسلم الدوليين، أن يضطلع بمهامه الموكولة إليه ويتحمل مسؤولياته باتخاذ التدابير اللازمة لدعم هذه الأجواء ومساعدة الأطراف على التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، الذي تشكل القضية الفلسطينية جوهره، وذلك من خلال انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية كافة التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، لضمان إنجاز حل الدولتين. فإحدى هاتين الدولتين قائمة والثانية، وهي الدولة الفلسطينية، يجب أن تقوم على كل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية. ولا بد من إيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨.

وأكرر هنا ما ذكره الرئيس محمود عباس بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الموافق ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بأن دولتنا الفلسطينية ستكون دولة مسالمة تعيش بأمن وسلام وحسن جوار مع جيرانها، بما فيهم إسرائيل، ودعامة قوية من دعامات الأمن الإقليمي والدولي.

إذا ما تحقق كل ذلك، فإن منطقة الشرق الأوسط ستنعم بالسلام والأمن والتعايش والازدهار، وهي الغاية المنشودة التي نسعى جميعا إلى تحقيقها منذ زمن طويل.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر للأمين العام على خطابه هنا صباح اليوم، وبأن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى سنواته الـ ١٠ التي قضاها في الخدمة، وتحديدا من حيث علاقتها بمنطقتنا. وبالطبع من المستحيل أن أحيط في الوقت المخصص إحاطة كاملة بالإرث الذي خلفه الأمين العام. ولكني رغم ذلك أود أن أشكره على سنواته العديدة المكرسة لهذه المنظمة ولدول العالم.

وأود أن أثني على الأمين العام للملاحظات التي أبداها صباح اليوم وتناول فيها الصراعات في منطقتنا بشكل شامل، وبطريقة خالية من التحيز ومتوازنة، تتعامل مع كل من الجانبين على نحو بنّاء، وهي طريقة لا بد لي من أن أضيف أنها تختلف عن أسلوب السرد التقليدي الذي نسمعه في الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، كما أشار الأمين العام نفسه. ونعرب له عن أعمق آيات تقديرنا.

والتحليل الذي تقدمه الدول الأعضاء للأحداث في الشرق الأوسط، والذي يُستمع إليه في البيانات التي يدلى بها في هذه الهيئة العالمية، مضلل بعض الشيء. فالأعراض تؤخذ

بصفة روتينية خطأ كأسباب، والقرارات تبنى على الخطابة بدلا من الواقع. ويخطئ البعض فيصف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بأنه مصدر لانعدام الاستقرار في منطقتنا برمتها. ومع ذلك فإن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو في واقع الأمر نتيجة لكل ما يسمّم أجواء منطقتنا، من تطرف وراديكالية، وتحريض وتعصب، وكراهية وإرهاب، وليس سببا فيه.

وتتجاذب منطقتنا، بل عالمنا، أيديولوجيات متصارعة. وليس من الغريب إذن أن يمتد الطريق المؤدي للسلام مباشرة من خلال ميدان القتال بين المعتدلين والمتطرفين. وما لم يكن المجتمع الدولي مستعدا للوقوف بثبات في وجه أعداء السلام، فلن يُحرز أي تقدم، مهما تعطشنا للسلام، ومهما كان استعدادنا للتضحية في سبيله.

إن الهوة بين المتطرفين والمعتدلين يمكن أن تسمع من الأصوات المختلفة في منطقتنا. فلنستمع إلى ما قاله رئيس الوزراء الفلسطيني من حماس، إسماعيل هنية، عندما زار إيران قبل بضعة أيام:

''لن نعترف أبدا بالحكومة الصهيونية وسنواصل تحركنا الشبيه بالجهاد حتى تحرير القدس. ولدينا عمق استراتيجي هنا في جمهورية إيران الإسلامية وفي كل أنحاء العالم العربي الإسلامي''.

ولنستمع الآن إلى ما قاله النائب الأول لرئيس إيران، بارفيز داوودي، لرئيس الوزراء هنية أثناء تلك الزيارة: ''إن الحكومة والأمة الإيرانية ستواصل دعمها الشامل للحكومة الفلسطينية بقيادة حماس''.

ولنستمع الآن إلى الأصوات الأخرى في منطقتنا، التي تطلب إلى للفلسطينيين والإسرائيليين أن يعودوا إلى طاولة المفاوضات حتى يضمنوا الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة.

إن الفرق الكبير بين هذه الأصوات هو بالضبط السبب لوجوب تصميم المجتمع الدولي على الشروط الثلاثة لحماس بأن تعترف بإسرائيل، وأن تنبذ العنف، وأن تلتزم بالاتفاقات السابقة. وبدون الوفاء بالشروط الثلاثة، فإن السلطة الفلسطينية ستستمر في دعم العنف والإرهاب وليس السلام والازدهار. والفرق الكبير بين هذه الأصوات هو أيضا السبب في أن المجتمع الدولي يجب أن يصر على التنفيذ الكامل للقرارين ١٩٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبدون ضمان إنهاء دولة حزب الله تماما داخل الدولة، ستبقى المنطقة في ظل خطر التأثير المتطرف.

والفرق الشاسع بين هذه الأصوات هو نفس السبب لعدم تمكّن المجتمع الدولي من أن يتسامح مع وجود إيران نووية. ومما يثير السخط، بشكل خاص، أنه بينما نجلس هنا في المجلس، في هذا الجانب من العالم، نسمع هناك في الجانب الآخر من العالم – جانبنا من العالم – في إيران، في بلد هدد رئيسه بمحو دولة أخرى من الخريطة، عن مؤتمر يجري انعقاده، ويستنتج ''خبراؤه وعلماؤه'' أن المحرقة لم تحدث أبدا. وبقدر ما يمثل ذلك من إهانة لدولة إسرائيل وللشعب اليهودي، يجب أن يكون بنفس الدرجة من الخزي بالنسبة للدول الأعضاء في هذه الهيئة العالمية التي كان مبدأ تأسيسها ورسالتها النبيلة ردا على فظائع التطرف للحرب العالمية الثانية وعلى مأساة المحرقة، كما انعكس ذلك في العبارات الأولى لميثاق الأمم المتحدة.

إن إنكار إيران للمحرقة وسعيها إلى الأسلحة النووية ومساندتها الاستراتيجية لحماس وحزب الله – ومن يدري من سيكون التالي؟ – أمور تهدد السلام والأمن. وإيران لا يمكنها أن تعيد كتابة التاريخ ولن تفعل ذلك. ولا يمكنها أن تنكر المحرقة، ومع ذلك، يظل من واجب المجتمع الدولي أن يضمن ألا يكتب هؤلاء المتطرفون مستقبل العالم ومستقبل أطفالنا.

ويجب على المجتمع الدولي إذا، أن يقوم بما هو أكثر من عقد المناقشات المتكررة واتخاذ المبادرات. ويجب أن يوضح للمنطقة بأسرها، بكل جلاء، أن المطلوب هو التعايش، ولكن دعم الإرهاب له ثمنه. والتساهل مع المتطرفين وإرضاؤهم مقابل التزامات غير صادقة لن يعطينا صبرهم أو امتثالهم. وإنما سيكفل لهم الانتصار.

إن صيغة السلام قد تحددت وكتبت. وهي موجودة في خريطة الطريق وفي مختلف محافل المجتمع الدولي التي تمثل الأمم المتحدة نفسها جزءا منها. وفي صميم ذلك، هناك مبدأ الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وهذه الرؤية جرى تأكيدها مرارا خلال السنوات الماضية، ولا سيما خلال الأشهر القليلة الماضية، من جانب القيادة الإسرائيلية.

ولكن مع الأسف، ما زالت هذه الرؤية ينقصها ما يعادلها في الجانب الفلسطيني. وقد شرعت إسرائيل في المسار الصعب المتمثل في الانسحاب من قطاع غزة في العام الماضي لكي يرى الفلسطينيون التزامها بالسلام. وفي مقابل انسحابنا تلقينا الإرهاب. وخلال العام المنصرم أطلق الإرهابيون الفلسطينيون أكثر من ١ ٠٠٠ صاروخ قسام وقذيفة هاون على مجتمعات وبلدات إسرائيل الجنوبية. وما زالت الأسلحة تهرب إلى غزة. واختطف العريف جلعاد شليط على أيدي الإرهابيين الفلسطينيين وما زال محروما من حريته. وهذه ليست بوادر سلام واعتدال. وإنما هي بوادر إرهاب وتطرف.

وكان وقف إطلاق النار قبل أسبوعين، مرة أخرى، إشارة إلى استعدادنا لمد يدنا للسلام. وتود إسرائيل أن تحافظ على وقف إطلاق النار كوسيلة لإنهاء العنف وإحراز تقدم في المفاوضات السياسية. ولهذا السبب، فإن إسرائيل تتحلى بضبط النفس وتحافظ على وقف إطلاق النار بالرغم من الانتهاكات المتكررة من جانب الإرهابيين الفلسطينيين.

إن التزامنا بالسلام هو أيضا السبب لوجوب التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في جنوب لبنان. والتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يظل اختبارا لهذا المجلس. ويمكنه أن يؤدي إلى الاستقرار في المنطقة، ولكن لكي يحدث ذلك، يجب أن يطلق سراح جندينا المختطفين، أودي غولواسر وإلداد ريغيف، على الفور وبدون شروط. وهناك حاجة أيضا لأن تكون قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان متمتعة بالفعالية والكفاءة وأن ينتشر الجيش اللبناني انتشارا كاملا على كل أراضي لبنان. ويجب أن يتم تنفيذ حظر الأسلحة وأن تتم مراقبة الحدود مع سورية لمنع نقل الأسلحة. وقد قام الأمين العام بحملة شخصية من أجل دعم التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ونحن واثقون بأن الأمين العام المقبل سيواصل تلك الجهود.

ونحن ندرك أن الانخراط في منطقتنا لا يتم بدون إحباطات، ولكن الحل لا يعني الالتفاف على الخطوات الأساسية من أجل خلق وهم بإحراز التقدم. والحل لا يكمن في محافل تسمح بسوء استخدام التصويت الآلي. ولا يكمن في وضع خطاب منحاز لجانب واحد، مما يلقي على إسرائيل وحدها التزامات، ويعطي الجانب الآخر لا شيء سوى الحقوق غير القابلة للتصرف. وهذه السبل، التي ترعاها الأمم المتحدة في بعض الأحيان، لا تحسن إلا تسليط الضوء على الخلافات بدلا من حلها.

وإذا لم نكن حتى الآن قد حولنا رؤية السلام إلى حقيقة على أرض الواقع، فهذا لا يرجع إلى نقص في اجتماعات مجلس الأمن والجمعية العامة، ولا إلى نقص في الاتفاقات والقرارات والمؤتمرات الدولية. فالسبب يرجع ببساطة إلى عدم وجود شريك مناسب على الجانب الآخر

لمواجهة بذور التطرف ولاحتضان الاعتدال. وللإجابة على سؤالكم، السيد الرئيس، الشريك هو الذي يلتزم على الأقل بالشروط الأساسية التي وضعها المجتمع الدولي نفسه. والمفاوضات المباشرة مع شركاء مستعدين لتقديم تنازلات، كما أظهرت إسرائيل في السلام التاريخي الذي عقدته مع اثنتين من جيرانها، هي الطريق الوحيد إلى الأمام. وكما قال الأمين العام في بيانه هذا الصباح،

"إن الأطراف المعنية هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن السلام. ولا أحد يستطيع أن يصنع لها السلام، أو أن يفرضه عليها، أو أن يريد السلام أكثر منها".

وآمل أن يفهم المعتدلون في منطقتنا ما يلزم القيام به لتحقيق السلام، وأين يكمن التهديد الحقيقي لمنطقتنا. لقد سقط في هذا الصراع من الضحايا في الجانبين أكثر بكثير مما ينبغي، ولا يملك طرف واحد احتكارا لحالة المعاناة الإنسانية. إن الإسرائيليين واللبنانيين والفلسطينيين يستحقون ما هو أفضل. وهم يستحقون رؤية جهود حقيقية في منطقتنا.

إن التطورات الأخيرة التي وقعت في الشهر الماضي تبين ما الذي سيحدث إذا رفضنا إشراك المعتدلين وسمحنا للمتطرفين بأن يلقوا علينا بظلال سيطرتهم القاتمة. ويجب علينا أن نعمل معاً لمكافحة التطرف والراديكالية والتحريض والتعصب والإرهاب والكراهية. ولن تجد الأطراف نفسها على طريق السلام إلا بذلك – طريق يتسع ما فيه الكفاية لجميع المواطنين في الشرق الأوسط – مما سيؤدي إلى إحياء السلام الحقيقي والتوصل إليه في منطقتنا.

السيد إدي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات من توجهوا إليكم بالشكر، السيد الرئيس، على تنظيمكم لهذه المناقشة الهامة حول الحالة في الشرق الأوسط. فما زالت الأحداث في الشرق الأوسط تذكّرنا كم هي معقدة مهمة التوصل إلى تسوية دائمة وعادلة لصراع دام طويلا وجلب للمنطقة معاناة ودمارا كبيرين. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره (S/2006/956) وعلى بيانه النيّر الذي قدمه للمجلس.

إن جمهورية تنزانيا المتحدة ما فتئت تشعر منذ سنوات بالقلق البالغ إزاء العنف الذي لا نهاية له في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، مما أدى إلى وقوع خسائر في العديد من الأرواح، بما في ذلك نساء وأطفال، وتدمير الهياكل الأساسية الرئيسية. ولقد ذكّرنا إسرائيل دائما أنه بينما لها الحق في حماية مواطنيها، إلا أنه يجب عليها أن تمارس أكبر قدر ممكن من ضبط النفس، خاصة عندما ترد على أعمال عنف منفردة موجهة إلى أراضيها. وفي الوقت ذاته، طلبنا إلى السلطة الفلسطينية أن توقف كل أعمال العنف الموجهة ضد إسرائيل، بما في ذلك إطلاق الصواريخ، وهي أمور تقوض في مجملها الالتزام باتفاقات السلام.

إننا ندرك تماما أن مجلس الأمن ما فتئ منذ عدة سنوات يؤيد السعي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. ولقد أثبت ذلك في العديد من قراراته بالإضافة إلى دعمه مرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية والاتفاقات الأخرى التي توصلت إليها الأطراف المعنية في الصراع. وفضلا عن ذلك، ما زال المجلس يؤيد جهود المجموعة الرباعية في تنفيذها لخارطة الطريق التي تسعى إلى إيجاد الحل القائم على أساس دولتين – دولة فلسطينية وأخرى إسرائيلية – تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام.

ومن المؤسف أنه بالرغم من كل هذه الجهود المبذولة، فإن الحل الدائم للقضية الفلسطينية ما زال بعيد المنال. فلقد كثر الكلام وقلّ العمل. وهذا الوضع بحاجة إلى

عكس اتجاهه، ولا بد من أن تترجم الاتفاقات إلى عمل جاد وملموس. ويقع على عاتق الفلسطينيين والإسرائيليين مهمة إدراك أنه ليس هناك اتفاق سلام تُكتب له الحياة ما لم يقبله كلاهما ويتصرفان بشكل يتسق مع التطلعات المشروعة لحل الدولتين. ويجب عليهما الامتثال للالتزامات التي حددتها خارطة الطريق ومتطلبات المجموعة الرباعية. ويجب على الأسرة الدولية بدورها أن تساعد بكل وسيلة ممكنة لتنفيذ اتفاقات السلام.

ومراعاة لذلك، نتابع باهتمام الدلائل المتجددة التي تشير إلى إحياء عملية السلام. وبالتالي، فإننا نحث الفلسطينيين على تشكيل حكومة وحدة وطنية وعلى العمل مع إسرائيل من أجل إحلال السلام والأمن في المنطقة. ونرحب كذلك بالاتفاق الذي توصل إليه مؤخرا رئيس الوزراء أولمرت والرئيس محمود عباس تحقيقا لوقف إطلاق النار في غزة، ونأمل أن يستمر وقف إطلاق النار هذا وأن يسهم في خلق مناخ مؤيد لعملية السلام.

ونرحب بفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط. ونرى في عقده فرصة للتوصل إلى التزام سياسي إيجابي بإيجاد حل للقضية الفلسطينية من خلال السعي إلى إحلال السلام الدائم في المنطقة. كما نرى أن المناخ الحالي مناسب للبدء بعملية سلمية جادة تؤدي إلى حل شامل للصراع. وعلينا أن لا نضيع هذه الفرصة.

إن جمهورية تنزانيا المتحدة تعرب عن تقديرها للجهود الإقليمية التي تبذلها الدول العربية في البحث عن السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، بما في ذلك المساعدة في تجنب الأزمة الإنسانية التي يواجهها الشعب الفلسطيني. ووقف إطلاق النار في الوقت الراهن ينبغي أن يوفر فرصة حقيقية لتحقيق تسوية دائمة تضمن الأمن والرفاه في المنطقة وتتجنب المزيد من المآسي الإنسانية. والوضع يتطلب التأكيد مجددا على دعم الأطراف وضمان أن يستطيع الشعب الفلسطيني التحكم بمصيره بسلم وأمل، وأن تتسنى لشعب إسرائيل فرصة حقيقية للعيش في أمن وفي شراكة تامة مع جيرانها.

وإذ ننتقل إلى الحالة في لبنان، فإن الأحداث الأخيرة، بما في ذلك قتل قائد سياسي واستقالة وزراء من الحكومة والمهرجانات المناهضة للحكومة، قد أسهمت في زيادة التوترات. وإن التدهور في الحالة الأمنية يعرّض النظام الديمقراطي في البلد للخطر مما يهدد استقلاله. إننا ندعو إلى أكبر قدر ممكن من ضبط النفس وإلى اعتماد الحكمة المطلوبة للوصول إلى لبنان الموحد المسالم. فشعب لبنان لا يستحق أقل من ذلك على الإطلاق.

السيد سالتانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ليست هذه المرة الأولى التي يجتمع فيها مجلس الأمن خلال الأشهر الأخيرة لمناقشة قضية الشرق الأوسط. ويدل ذلك على القلق المتزايد للأسرة الدولية إزاء تدهور الأوضاع في المنطقة مما سيكون له آثار سلبية جدا على الاستقرار والأمن الدوليين. لذلك، فإن مبادرة دولة قطر دعوة مجلس الأمن إلى عقد اجتماع هذا اليوم هي مبادرة هامة وجاءت في وقتها.

ولا بد لنا من ملاحظة أن الأوضاع في الشرق الأوسط تتسم بخلل خطير، وأن هذا المنحى يتزايد بصورة مؤسفة. لقد ظهرت عدة بؤر من التوتر في المنطقة مترابطة ويؤثر بعضها على بعض إلى حد كبير. هذا هو الشرق الأوسط، ويجب علينا أن نراعي هذه الحقيقة. إن عدم التوصل إلى حل لواحد من الصراعات في المنطقة يخلق صراعا آخر فضلا عن عدم الاستقرار الشامل في المنطقة. وهكذا، فإن السعي لإيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط يتطلب اتباع نهج متسق. وهو يتطلب أيضا بذل جهود جماعية ومتعددة

الأطراف بما في ذلك المشاركة المباشرة للأطراف المعنية نفسها ودول في المنطقة فضلا عن المجتمع الدولي. إن الخطوات الأحادية واستخدام القوة بصورة خاصة لا يسعهما إلاّ أن يزيدا الصراع تفاقما.

ومن الملحّ بشكل خاص إعطاء زخم جديد لتسوية تفاوضية لأقدم وأحدث صراع في التاريخ السياسي ألا وهو الصراع العربي – الإسرائيلي. وهذا بالطبع هو أحد المشاكل الرئيسية في الشرق الأوسط. ولدينا نقاط مرجعية للبحث عن حلول مقبولة من الطرفين. وهذه النقاط منصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مرجعية مدريد وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

ولمبادرة السلام العربية قدرة إيجابية على التطبيع التام للعلاقات بين البلدان العربية وإسرائيل. وقد بُذلت مؤخرا، في المنطقة المركزية للتسوية في الشرق الأوسط – أي فلسطين وإسرائيل – جهود، منها مساعدة الأطراف الإقليمية الأساسية والوسطاء الدوليين والمجموعة الرباعية – بغرض استعادة العملية السياسية. واتُخذت في هذا المجال خطوة هامة، هي اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، الذي يجب، في رأينا، أن يصبح شاملا حتى للضفة الغربية. ويجب أن نحاول التوصل إلى وقف كامل لعنف الأعمال الإرهابية وللتحريض على الإرهاب، حيثما كان يمكن أن ينشأ هذا وذاك. ويضاهي ذلك أهمية دعم الاستعداد للشروع في حوار مباشر، وقد عبّر عنه في آن معا رئيس وزراء إسرائيل، السيد أولمرت، ورئيس السلطة الفلسطينية السيد عباس.

غير أنه لم يستجد أي تقدم حتى الآن. وفي سبيل تذليل عقبات الحوار، يجب علينا أن نحل المسائل الباقية الحساسة لكلا الطرفين. وتشمل هذه المسائل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي وحلا لمصير الفلسطينيين المعتقلين في إسرائيل. وهناك أيضا عامل آخر يتباطأ بسببه اجتماع القمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين – هو أنه لم يتم بعد تشكيل حكومة ائتلاف فلسطينية – حكومة قادرة على أن تعكس في برنامجها وأنشطتها المعايير الشهيرة التي حددتها المجموعة الرباعية.

ولا تزال الحالة في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في قطاع غزة، وخاصة الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، في غاية الصعوبة. فاستمرار الحصار والقيود الصارمة المفروضة على انتقال الأشخاص والبضائع وإغلاق المعابر أمور تؤثر أكثر من كل شيء في الإنسان العادي وتولّد في صفوف الشعب الفلسطيني مزاجا نزّاعا إلى التشاؤم واليأس. ولم يعد من الممكن القبول بهذه الأحوال، ويجب التوصل إلى حل لها.

ويجب، في حل هذه المسائل الهامة، ألا يغيب عن بالنا الهدف الاستراتيجي – وهو التوصل إلى تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية على أساس مبدأ إنشاء دولة فلسطينية سيادية وديمقراطية ومتصلة جغرافيا، تتواجد إلى جانب إسرائيل بأمن وسلام. وأهم وسيلة لتحقيق ذلك هي خارطة الطريق، التي جرت الموافقة عليها في قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣)، الذي اتخذ بالإجماع، والذي حظي بوضع قانوني دولي.

إن من الأمور ذات الأهمية القصوى أن يتقبل كلا الطرفين – أي الإسرائيليون والفلسطينيون – تلك الوثيقة. ويمكن تنفيذها، بطبيعة الحال، بخطوات مترابطة فيما بينها، متفق عليها من قبل الطرفين. وهذا هو النهج الغالب لدى المجموعة الرباعية. أما خارطة الطريق، فهي صك معترف به عموما وفعال للمساعدة الدولية في حالة الشرق الأوسط، وسيستند إليه كأساس لعملنا في المستقبل.

إن أحداث العام الماضي، من أزمة لبنان إلى عمليات إسرائيل في قطاع غزة، قد أثبتت صحة الحجة القائلة أن

السلام في الشرق الأوسط، بتعريفه، لا يمكن أن يكون إلا شاملا ويجب أن يغطي كل مسارات التفاوض - المسار الفلسطيني والمسار اللبناني والمسار السوري. وتؤيد روسيا التعجيل في استئناف الجهود الجماعية في سبيل السلام عن طريق المفاوضات، بإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ وتهيئة ظروف طبيعية للأمن والتنمية في جميع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل. ويجب الإقرار بأن الطريق المسدود في أحد مجالات التفاوض يعيق التقدم في المجالات الأخرى. ولهذا السبب، كان اتخاذ خطوات هامة ترمي إلى إنعاش الدورين السوري واللبناني في التسوية السلمية يتسم بهذه الأهمية.

لقد آن، في رأي وفدي، أوان إلقاء نظرة جديدة على اقتراح عقد مؤتمر دولي خاص بالشرق الأوسط. نحن تكلمنا تأييدا لهذه الفكرة، منذ العام الماضي؛ وهي تكتسب إقرارا بوجاهتها متعاظما في العالم وفي المنطقة، كما أنها تنسجم وخارطة الطريق، التي أوصي فيها بعقد مؤتمر دولي كعامل هام على التقدم. غير أن حدثا رئيسيا كهذا، نرى أن مهمته هي إعادة إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط، يجب أن يُحس تنظيمه وأن يحظى بموافقة جميع الأطراف المعنية.

وختاما، اسمحوا لي بأن أعبُر، باسم الاتحاد الروسي، عن بالغ تقديرنا لما قدمه الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، من إسهام ملموس في تضافر جهود المجتمع الدولي لحل مشاكل الشرق الأوسط.

السيدة شتروفوفا (سلوفاكيا) (تكلمت بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن انضم إلى المتكلمين السابقين لشكر الأمين العام كوفي عنان على بيانه الافتتاحي وعرضه تقريره الشامل عن الشرق الأوسط، الذي يتضمن ملاحظات وأفكارا قيمة. وشكرا لكم أيضا، سيدي الرئيس، على تنظيمكم وترؤسكم مناقشة اليوم المواضيعية لتدارس التطورات المستجدة في الشرق الأوسط.

في الاجتماع السابق على المستوى الوزاري، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر، شهدنا تبادلا جد مفيد وبناء للآراء في آخر التطورات في الشرق الأوسط. وسلوفاكيا متفائلة جدا بالرأي السائد في مجلس الأمن حول ضرورة إنعاش عملية السلام في المنطقة وضرورة المضي قدما للتوصل إلى تسوية شاملة دائمة للصراع العربي - الإسرائيلي عامة، وللصراع الإسرائيلي - الفلسطيني خاصة.

إن سلاما قادرا على تحقيق وتأدية الاستقرار والأمن والازدهار للشرق الأوسط برمته هو اليوم، أكثر من أي وقت مضى، ضرورة حيوية. وكما أثبتت لنا جميعا من جديد التطورات المأسوية على الأرض - وخاصة الشهر الماضي، في غزة - ليس هناك من حل عسكري للتحديات وللمشاكل الكثيرة في المنطقة - والتراع الإسرائيلي الفلسطيني منها في الصميم. ولا نزال على قناعة بأن هذه التسوية لا يمكن ولا ينبغي أن تتم إلا بمفاوضات سلمية وبالتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس أمن الأمم المتحدة وللمبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية في خارطة الطريق.

وفي ذلك الصدد، نرحب باتفاق الأسبوع الماضي بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على إقرار وقف متبادل لإطلاق النار في غزة. إنه تدبير حاسم لبناء الثقة وخطوة حيوية لازمة في سبيل فترة هدوء مطرد تمس إليها الحاجة، يمكن أن تشمل المنطقة بأسرها. ولذلك، فنحن نرجو ونتوقع أن يمارس كلا الطرفين أقصى درجات ضبط النفس وأن يبذلا قصارى الجهد لكيلا يعيقا المزيد من التقدم الممكن وتوقعات السلام الحافلة بالوعود.

وفي ذلك الصدد، نعبر عن بالغ قلقنا من كل البيانات أو الجهود الرامية إلى التشكك في المحرقة أو إنكارها، فضلا عن حق إسرائيل في الوجود. ولا جدوى من أعمال التحريض الواضح هذه على الكراهية إلا الإسهام في مزيد من زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط كلها ونسف جهود السلام الجاري بذلها.

إني أغتنم هذه الفرصة لأعيد تأكيد تأييد سلوفاكيا لتسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، على أساس جميع قرارات مجلس أمن الأمم المتحدة ذات الصلة بذلك والمفاوضات بين الطرفين. وإننا مقتنعون بأن المجموعة الرباعية لا تزال تمثل أنسب آلية لدفع عملية السلام إلى الأمام. وتعكس خارطة الطريق المستحدثة آخر التطورات الميدانية، وهي أنجع خطة للتوصل إلى تسوية سلمية دائمة للصراع. ونرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها الرئيس الفلسطيني محمود عباس لتشكيل حكومة وحدة وطنية. ونأمل ونتوقع أن تكون تلك الحكومة ملتزمة بمبادئ المجموعة الرباعية وأن يمكّن برنامجها السياسي من المشاركة المبكرة فضلا عن مواصلة الحوار نحو التوصل إلى حل للصراع في الشرق الأوسط.

كما نأمل ونكرر دعوتنا للفصائل الفلسطينية إلى الإنهاء الفوري لأعمال العنف والهجمات على إسرائيل، وخاصة إطلاق الصواريخ على المراكز السكانية الإسرائيلية، والإفراج عن الجندي الإسرائيلي المختطف.

وما زلنا نشعر بقلق عميق حيال الحالة الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة. وفي هذا الصدد، نرحب باستمرار وتوسيع الآلية الدولية المؤقتة، التي تمكّن من توجيه الموارد وإيصال المساعدة بصورة مباشرة إلى الشعب الفلسطيني، وبالتالي الوفاء باحتياجاته الإنسانية والمالية العاجلة. وبغية تحقيق هذه الغاية، نناشد إسرائيل استئناف عمليات تحويل الإيرادات المحتجزة من الضرائب والجمارك الفلسطينية. كما ندعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاق التنقل والعبور، والى إعادة فتح جميع المعابر الحدودية وإبقائها مفتوحة.

وفي الوقت نفسه، نتوقع من الحكومة الإسرائيلية أن تواصل التزامها بالسلام في الشرق الأوسط على أساس المبادئ الواردة في خريطة الطريق، وأن تمتنع عن الإجراءات والأنشطة التي قد تتنافى مع مبادئ القانون الدولي. وفي هذا السياق، نكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري عن الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المحتجزين لدى إسرائيل وإلى تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية.

وإذ أنتقل إلى لبنان، فإن سلوفاكيا تشعر بقلق بالغ حيال التطورات الحالية في البلد. ونؤكد على دعمنا القوي للحكومة اللبنانية التي تم انتخابها بصورة شرعية العام الماضي في انتخابات برلمانية حرة وديمقراطية. ونرحب بجميع الجهود والخطوات التي اتخذتها السلطات اللبنانية لاستعادة السيطرة والسلطة على كامل أرض لبنان وإعادة إرساء الاستقرار والأمن داخل البلد وندعم هذه الجهود.

إن لبنان بحاجة إلى الاستقرار. وعندئذ فقط يمكن تعمير لبنان ومواصلة تنميته. ونحن نؤمن بأن الاستقرار والتعمير والتنمية تصب في مصلحة جميع الأطراف اللبنانية، بما في ذلك حزب الله، الذي ينبغي أن يتصرف بمسؤولية. ويتعين مواصلة الحوار الوطني. ونحن على اقتناع بأنه يتعين أن تحل جميع النزاعات على طاولة المفاوضات، وليس في الشوارع، حيث يوجد دائما خطر الاستفزاز وتصعيد الصراع. وهذا أمر خطير.

ويمر لبنان حاليا بفترة عصيبة للغاية، وعلينا أن نعمل نحو تخفيف حدة التوترات وليس زيادتها. ويتعين على جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في البلد والمنطقة بأسرها أن

تتصرف بأقصى قدر من المسؤولية، مع مراعاة النتائج التي تترتب على التصعيد المحتمل للحالة. ونحن مقتنعون بأن التصعيد لا يخدم أي أحد.

وقد عانى لبنان وشعبه بالفعل ما فيه الكفاية. وعلى المجتمع الدولي ألا يسمح بالمزيد من زعزعة استقرار البلد واستقرار المنطقة بأسرها. ويتعين أن يحترم الجميع سيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه، بما في ذلك جميع الأطراف الفاعلة داخل لبنان وخارجه، وجيران لبنان، وبلدان مثل إيران.

ويتعين أن يستمر الحوار الوطني بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل الهامة، بما في ذلك نزع سلاح جميع المليشيات في البلد، التي تمثل، من خلال أعمالها العدوانية، تهديدا مستمرا لاستقرار وأمن لبنان وجيرانه.

ويتعين على الحكومة اللبنانية أن تصبح السلطة الوحيدة وأن تحتفظ باحتكار استخدام القوة داخل أراضيها. وفي هذا الصدد، نود أن أيضا أن نؤكد على أهمية ضمان الامتثال الكامل لحظر توريد الأسلحة الذي فرضه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وأهمية إحراز تقدم نحو تطبيع العلاقات بين لبنان وسورية، فضلا عن تعيين حدودهما المشتركة، بما في ذلك في منطقة مزارع شبعا. ونحن على اقتناع بأن حل هذه المسائل من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تطبيع الحالة في المنطقة.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي أيضا ألا ننسى ضرورة الإفراج عن الجنديين الإسرائيليين اللذين اختطفهما حزب الله في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦. كما ندرك ضرورة حل مسألة السجناء اللبنانيين ونناشد السلطات المعنية إحراز تقدم بشأن تلك المسألة.

إننا ندرك إدراكا كاملا أن الحالة في لبنان والمنطقة الواسعة حالة معقدة وأن إحراز تقدم بشأن بعض المسائل يستغرق وقتاً. ولكننا نود أن نؤكد على أنه لا يمكن إحراز تقدم إلا من خلال الوسائل السلمية والمفاوضات. وكما ثبت بالفعل في العديد من المناسبات، لا يوجد حل عسكري أو عنيف لأي صراع أو نزاع. ولا يمكن الشروع في تعمير البلد وتحقيق المزيد من التنمية فيه إلا في ظل ظروف سلمية. وسيسهم لبنان المستقر والمزدهر إسهاما كبيرا في تحقيق استقرار الحالة في منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

وفي الختام، أكرر تأكيد إيماننا بأنه ما زالت توجد فرصة سانحة لتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط. وينبغي أن يغتنم جميع المعنيين تلك الفرصة السانحة، وخاصة الأطراف ذات الصلة، من خلال اتخاذ إجراء ملموس وعاجل. ونأمل في المشاركات المستمرة من جميع أطراف هذا الصراع الطويل والمطول ونحث على ذلك.

السيد وولف (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لا يمكن إنكار أن المناقشة المواضيعية التي تعقد اليوم تركز على هدف نتشاطره جميعا وهو، بالتحديد، إحلال السلام المستدام في الشرق الأوسط. إن تطلعات شعوب المنطقة إلى مستقبل أكثر أمانا وازدهارا ظلت غير مستوفاة لفترة أطول من اللازم. وفي هذا الصدد، ما زالت الولايات المتحدة ملتزمة التزاما ثابتا برؤية وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنب إلى جنب في سلام وأمن، فضلا عن خريطة الطريق والمبادئ الواردة فيها، نظرا لأن خريطة الطريق تشكل الأساس الدولي المتفق عليه الوحيد للمضي قدما نحو تحقيق ذلك الهدف.

وكما قال الرئيس بوش بشكل لا لبس فيه أمام الجمعية العامة،

”وإنني ملتزم بمبدأ وجود دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وإنني ملتزم إزاء قيام دولة

فلسطينية ذات إقليم متصل وتعيش في سلام مع دولة إسرائيل اليهودية. هذه هي الرؤيا المنصوص عليها في خارطة الطريقة، وإن مساعدة الطرفين على بلوغ هذا الهدف تشكل أحد الأهداف العملية الكبيرة لرئاستي". (انظر A/61/PV.10، ص ١٤)

وبغية المساعدة على جعل هذا الهدف واقعا، شدد الرئيس بوش مرارا وتكرارا على أن الولايات المتحدة ستواصل الجهود الدبلوماسية بغية إشراك القادة الإقليميين المعتدلين، ومساعدة الفلسطينيين على تعزيز وإصلاح قطاع الأمن، ودعم الأطراف في جهودها للتضافر على تسوية خلافاتها.

وكجزء من الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية، تمثل الولايات المتحدة أكبر مانح واحد للشعب الفلسطيني، إذ قدمت مبلغ ٤٦٨ مليون دولار في شكل مساعدة مباشرة في عام ٢٠٠٦. ولكن بينما نعمل بشكل وثيق مع شركائنا في المجموعة الرباعية وأصدقائنا في المنطقة لتهيئة بيئة تيسر إحراز تقدم نحو تحقيق هذه الرؤية القائمة على وجود دولتين، لا بد أن نتأكد من أن جهودنا الموازية التي تبذل هنا في الأمم المتحدة تعزز السعي لإحلال السلام الدائم في المنطقة ولا تؤدي بشكل غير متعمد إلى تقويضه.

وفي هذا الصدد، تشعر الولايات المتحدة بخيبة الأمل لأن مجلس الأمن والجمعية العامة انغمسا، في الأسابيع الأخيرة، في مناقشة بشأن عدد مفرط من القرارات المسيَّسة والمتحيزة التي نرى أنها لا تسهم بصورة بنّاءة في ذلك الجهد، ولم تمكّن من إحراز أي تقدم نحو الحل القائم على وجود الدولتين وفقا لخريطة الطريق.

إن الدعوات إلى إجراء مناقشة رفيعة المستوى في مجلس الأمن وإلى اضطلاعه بدور أكبر في تشجيع جهود السلام لا يمكنها تجاهل الحقيقة الأساسية المتمثلة في أن المسؤولية النهائية عن التقدم نحو السلام تقع على الطرفين وعلى الوفاء بالالتزامات المتوازية التي وافقا على القيام بها وفقا لخارطة الطريق.

ولهذا، فإن دور المجتمع الدولي، بما فيه هذه الهيئة، يجب أن يكون المساعدة على تهيئة مناخ يمكن الطرفين من الاجتماع معا لحل خلافاتهما. وينبغي أن نتساءل عما إذا كان ممكنا تحقيق هذا الهدف بهذا النوع من المناقشة الاستقطابية والوعظية التي وسمت المناقشات الأخيرة لمجلس الأمن والجمعية العامة حول الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وفي المنطقة نفسها، توصل الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت إلى اتفاق على وقف هام لإطلاق النار في غزة، وألقى رئيس الوزراء أولمرت خطابا أعلن فيه بوضوح رغبته في العمل من أجل السلام مع الفلسطينيين. ونشر الرئيس عباس قوات أمنية في شمال غزة في محاولة لتثبيت الوقف الهش لإطلاق النار، وأظهرت إسرائيل ضبط النفس ملحوظا بعدم الرد على الاعتداءات الأخيرة بالصواريخ على داخل إسرائيل.

وللبناء على هذا التقدم، تشارك الولايات المتحدة بفعالية في الجهود الرامية إلى إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني. وسبب مشاركتنا في هذا الجهد الهام هو معرفتنا بأن السبيل الوحيد لتحقيق تقدم حقيقي في النهاية يقتضي أن تكون قوات الأمن الفلسطينية قادرة على إعادة الاستقرار إلى غزة ومنع الاعتداءات على إسرائيل.

ومع إسرائيل، ضغطت الولايات المتحدة من أجل تقدم ملموس فيما يتصل بوصول الفلسطينيين وتنقلهم داخليا وفيما بين الضفة الغربية وغزة. وإننا سعداء بنجاح بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة على الحدود عند نقطة تفتيش رفح في غزة، ونعمل للبناء على هذا النجاح. ومع اعترافنا

بذلك، يبقى الكثير من التقدم المطلوب تحقيقه في هذا المجال، والولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بالعمل بنشاط على هذه المسألة مع كلا الطرفين لإحراز تقدم حقيقي وملموس، ولتحسين حياة ملايين الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وغزة.

وتنفيذ خارطة الطريق يستلزم الشراكة. وقد عملت الولايات المتحدة مع المجتمع الدولي لدعم جهود الرئيس عباس لتشكيل حكومة فلسطينية تقبل مبادئ المجموعة الرباعية الداعية إلى نبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل والقبول بالاتفاقات السابقة بينها وبين الفلسطينيين. ونحن نهنئ الرئيس عباس على جهوده للخروج من المأزق الراهن الذي سببته السلطة الفلسطينية بقيادة حماس، التي فشلت في أن تحكم بمسؤولية.

ونشعر بالأسف العميق لأن حماس نأت بنفسها عن الاقتراح القائل بتكوين حكومة تكنوقراطية كان من شأنها أن تتيح الشروع المبكر في العمل. وساءنا أيضا التصريح الصادر عن رئيس وزراء حكومة السلطة الفلسطينية هنية في ٨ كانون الأول/ديسمبر في طهران، بأن الفلسطينيين لن يعترفوا أبدا بإسرائيل. إن هذا الموقف يوضح أن حكومة السلطة الفلسطينية بقيادة حماس غير راغبة في أن تصبح شريكة من أجل السلام، وأنها تواصل التقاعس عن أداء واجبها تجاه الشعب الفلسطيني بأن تحكم بمسؤولية.

وبعد أن ذكرت طهران، أود أن أذكر أن الولايات المتحدة تدين بشدة المؤتمر الذي رعته طهران مؤخرا حول المحرقة، والذي دعا إلى التشكيك في حجم فظائع تلك المحرقة، وأنها ترفض بأقوى العبارات الممكنة أي جهد وكل جهد يسعى إلى إنكار الحقيقة التاريخية للمحرقة.

وحين ينظر المرء في الجوانب العديدة لهذه المسألة، يبدو واضحا أن أية مناقشة لتعزيز سلام أوسع في المنطقة يجب أن تشمل لبنان. فالصراع الذي بدأه حزب الله في تموز/يوليه سبب معاناة ودمارا هائلين في لبنان وإسرائيل كليهما، وأبرز مخاطر الاستسلام للأمر الواقع في لبنان، الذي يسمح للمليشيات بأن تبقى بلا ضوابط.

فالولايات المتحدة تدعم جهود الحكومة اللبنانية المنتخبة ديمقراطيا في بسط سيادتها على جميع أراضيها. ونحن نواصل دعوتنا إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وخاصة الأحكام المتصلة بحل الميليشيات ونزع سلاحها. وندعو مرة أخرى إلى الإفراج الفوري والآمن وغير المشروط عن جنديي قوات الدفاع الإسرائيلية، إهود غولدواسير وإلداد ريغيف، اللذين اختطفا في ١٢ تموز/يوليه.

والمظاهرات الراهنة في لبنان محاولة من حزب الله وحلفائه، بدعم من سورية وإيران، للإطاحة بحكومة رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة، المنتخبة ديمقراطيا والمؤيدة للإصلاح والسيادة، في رهان واضح على إعادة توطيد النفوذ السوري على لبنان. وكان اغتيال وزير الصناعة اللبناني بيار الجُميّل مؤخرا بمثابة صدمة خاصة في ضوء ما ذكر، وهو يؤكد الخطر على السلامة الجسدية لبقية أعضاء الحكومة اللبنانية.

إن سكان الشرق الأوسط يستحقون نهجا واقعيا لتعزيز السلام والأمن. والولايات المتحدة ظلت طوال عقود على التزامها بالعمل مباشرة مع الأطراف. وإننا ندعو الآخرين إلى مشاركتنا في تنفيذ استراتيجيات دبلوماسية قابلة للبقاء ومتأصلة في فهم واضح للأسباب الأساسية لهذا الصراع. وهذا النهج وحده هو الذي سيخدم مصالح السلام ويدفع تطلعاتنا الجماعية إلى شرق أوسط أكثر أمنا واستقرارا

وديمقراطية. أشكركم، سيدي الرئيس، على جهودكم لبلوغ تلك الغاية.

الرئيس: أرجو من الأعضاء الذين لديهم بيانات مطولة أن يتفضلوا بإلقاء نسخة مختصرة منها في القاعة. أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أتقدم بجزيل الشكر إلى الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني على عقد هذه المناقشة العامة في المجلس. والأرجنتين تعرف الالتزام العميق لدولة قطر بعملية السلام في الشرق الأوسط، وهي تود أن تشكركم على الجهود التي بذلتموها شخصيا هذه السنة في هذا الشأن.

إن وفدي يشكر الأمين العام كوفي عنان ويهنئه على عرض تقريره بشأن تطورات الوضع في الشرق الأوسط خلال ولايته التي استمرت عشر سنوات. ونعتقد أن التحليل الذي قدمه السيد عنان ذو قيمة خاصة وينبغي أن يلقى اهتماما شديدا من مجلس الأمن والمجتمع الدولي عموما مع نظرة إلى المستقبل.

والأرجنتين توافق على تحليل الأمين العام وملاحظاته وتوصياته الرئيسية. وهي بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، تابعت عن كثب، في مناسبات مختلفة، التطورات التي عرضها السيد عنان، وخاصة خلال ما يمكن أن نسميه ذروة ما بعد عصر أوسلو، بدء الانتفاضة الثانية والمنعطف الصعب الراهن. واستنادا إلى خبرتنا عبر تلك السنوات، باتت استنتاجاتنا مماثلة لتلك التي عرضها علينا الأمين العام. ولهذا، فإننا عبرنا عنها تكرارا طوال فترة عملنا الحالية في المجلس، التي تنتهي هذا الشهر.

وعلى الرغم من الصورة البائسة التي تقدمها عملية السلام في الشرق الأوسط - والتي وافق عليها جميع المتكلمين - نحن اليوم مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بأنه يجب علينا ألا ندع التطلعات المشروعة لشعوب المنطقة تضيع في غياهب النسيان. وإننا نعلم أن المسؤولية الأولى عن الوضع المؤسف السائد حاليا تقع على عاتق الأطراف التي لا تزال منخرطة في هذا الصراع منذ زمن طويل. ومع ذلك، لا يمكننا إلا أن نذكر أن المجتمع الدولي عموما، ومجلس الأمن خصوصا، يتحملان جزءا من هذه المسؤولية.

فعدم قدرة هذه الهيئة على الاستجابة - ووضع حد - للأزمة المتفاقمة في الشرق الأوسط كان واضحا تماما، وخاصة طوال السنتين الماضيتين، بل أقول، السنة الماضية.

ويمثل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني جوهر عملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك الجانب هو ما يجب علينا أن نوليه الأولوية القصوى. وفي السنوات الأخيرة، أوكلت إلى المجموعة الرباعية، من خلال خارطة الطريق، مهمة قيادة هذه العملية، وتحديد ما ينبغي أن تفضي إليه عملية السلام من نتائج نهائية، والمسار الذي يجب على الطرفين إتباعه لتحقيق ذلك. وعلى الرغم مما بذل من جهود منذ عام ٢٠٠٢، فإن الهدف المتمثل في إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ما زال بعيد المنال وصعبا أكثر من أي وقت مضى، وإحراز التقدم قد توقف في المراحل الأولى.

غير أن هذا الفشل لا يعني تماما أن المجموعة الرباعية وخارطة الطريق قد أصبحتا آليتين عديمتي الجدوى، أو أنه يجب التخلي عنهما. ومع ذلك، من الواضح أنه ما لم تعمل المجموعة الرباعية بشكل أكثر فعالية في مراقبة تنفيذ خارطة طريق منقحة، وما لم تنهض بدور أكثر استباقا في عملية السلام، فإنها ستصبح عديمة الأهمية. ولهذا، ندعو أعضاء المجموعة الرباعية، والأطراف الإقليمية الفاعلة الرئيسية، ومجلس الأمن إلى التفكير المتعمق بشأن هذه المسألة، وتنشيط دورها قبل فوات الأوان.

وكما قلنا في السابق، إن الأطراف المعنية مباشرة هي من يتحمل المسؤولية الأساسية عن توقف عملية السلام. وفي السنوات الأخيرة، لا السلطة الفلسطينية ولا إسرائيل أوفتا بواجباتهما، ولم يسهم تبادل الاتهامات في تعزيز مناخ من الثقة والتعاون.

ولسنا بحاجة إلى التذكير بأن بعض الممارسات الإسرائيلية، بما فيها توسيع نطاق المستوطنات، وبناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، وعمليات الإعدام خارج نطاق العدالة، والاستخدام المفرط للقوة، والاعتقالات التعسفية لمسؤولين فلسطينيين وأعضاء في المجلس التشريعي، وخنق الاقتصاد في قطاع غزة، لا تسهم في تعزيز شعور السكان الفلسطينيين بالثقة والتفاؤل بشأن المستقبل. والأنكى من ذلك أنها تغذي التطرف وتشجع على رفض الحل التوافقي. وقد زادت الأزمة الإنسانية في غزة من تدهور ما يعاني منه الشعب الفلسطيني من حالة متردية أصلا.

وبالمقابل، فإن عجز الفلسطينيين عن الحفاظ على السلام والنظام في غزة، ومنع مواصلة شن الهجمات بالصواريخ على إسرائيل، وإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جيلاد شاليت، وإصلاح مؤسساتهم، واستئصال الفساد – الذي تترتب على الفشل فيه آثار سياسية كبيرة للغاية – ومكافحة العنف والتطرف، أو عدم رغبتهم في ذلك، لا يساعد على إيجاد الثقة في إسرائيل فيما يتعلق بضرورة التفاوض مع نظير فلسطيني – وهو نظير يتعين عليها في نهاية المطاف التفاوض معه. ومن المؤسف أن موقف حكومة حماس الحالي المتمثل في عدم الامتثال للشروط الدولية يزيد الحالة تعقيدا.

وعلى الرغم من هذه الصورة المثبطة، فإننا نؤمن بأن هناك بعض الأحداث الإيجابية التي يمكنها تغيير الدينامية. ومن بينها وقف إطلاق النار في غزة، الذي نعتقد أنه ينبغي توسيع نطاقه ليشمل الضفة الغربية، ومواكبته بعدد من التدابير الإضافية، من قبيل نشر مراقبين دوليين، على أساس اتفاق بين الطرفين. ويجب أيضا استئناف المحادثات بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس بشأن إمكانية إنشاء آلية لحماية المدنيين تكون مقبولة من الطرفين.

وفي هذا السياق، نؤيد أيضا اقتراح عقد مؤتمر دولي بالصيغة ذاتها التي استخدمت في مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، بغية إحياء عملية السلام على مساراتها كافة.

وعلى الرغم من أننا ركزنا على الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، فإننا أيضا نولي قدرا كبيرا من الأهمية للسعي إلى إيجاد حل للمسارين الإسرائيلي – اللبناني والإسرائيلي – السوري. وفي ما يتعلق بالحالة بين إسرائيل ولبنان، فإننا نجدد الإعراب عن التزامنا بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وغيره من قرارات المجلس. وأما في ما يتعلق بالحالة بين إسرائيل وسورية، فالعنصر الرئيسي للسعي إلى إحلال السلام الشامل هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان وإعادة تلك الأرض إلى سورية، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن التزام الأرجنتين العميق بتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط لما فيه مصلحة شعوب المنطقة كافة، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية.

السير إمير جونس باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكر وزير خارجية قطر على تشريفنا بحضوره هذا الصباح.

ونود أن نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وأن نعرب عن امتنان بريطانيا له على كل ما بذله من

جهود، بما فيها عمله لإنشاء المجموعة الرباعية. وأعتقد أن هذه قد تكون آخر مناسبة يلقي فيها الأمين العام بيانا في جلسة عامة في هذا المحفل، ولهذا أود أن أثني عليه لما قام به على مدى سنوات عديدة في عمله مع المجلس.

إننا نتفق تماما على أن المسألة الأساسية لا تزال تتمثل في وضع حد للإحباط وعدم الاستقرار السائدين في الشرق الأوسط من خلال حل شامل وعادل. وقد عرض الزملاء فعلا عناصر وصفة للتوصل إلى هذا الحل. ويكتسي إحراز تقدم في إسرائيل وفلسطين أهمية قصوى لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ولابد لنا من إحراز تقدم صوب سلام شامل وحل قائم على إقامة دولتين، والتسليم، في الوقت ذاته، بالحاجة إلى إتباع نهج إقليمي يشمل جميع المسائل ذات الصلة.

وبالنسبة للمملكة المتحدة، لا يزال رئيس الوزراء بلير وحكومته ملتزمين تماما بذلك الهدف ومشاركين في تحقيقه. والمملكة المتحدة ترحب بوقف إطلاق النار في غزة الذي دخل حيز النفاذ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ونأمل أن يشكل ذلك خطوة أولى صوب المزيد من التقدم. ونؤكد أن خارطة الطريق هي أفضل وسيلة لتحقيق حل مستند إلى إقامة دولتين. وقد أعرب كل من رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس مجددا عن التزامهما بها باعتبارها سبيل المضي قدما. وسنظل نحث الجانبين على الوفاء التام بالتزامهما. ونأمل أن يتم عقد اجتماع بين رئيس الوزراء والرئيس في أقرب فرصة ممكنة، وأن يؤدي إلى إحراز تقدم حقيقي.

وستظل المملكة المتحدة تدعو إلى إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المحتجز، العريف شاليت، ومنح أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المعتقلين في إسرائيل كامل حقوقهم القانونية، ومحاكمتهم أو إطلاق سراحهم.

وسنواصل دعم الشعب الفلسطيني من خلال الآلية الدولية المؤقتة. وقد أسهم الاتحاد الأوروبي في تلك الآلية، حتى الآن، بما يزيد مجموعه عن ١٨٦ مليون أورو. ويشمل ذلك دفع رواتب العاملين الرئيسيين في القطاع العام، من قبيل العاملين في مجال الرعاية الصحية، والمدرسين، وأفقر موظفي السلطة الفلسطينية وبعض أضعف الفئات الفلسطينية. وقد مكنت تلك المبالغ من استمرار تقديم الخدمات الأساسية، وضخ الأموال في الاقتصاد، ووفرت موردا للرزق لأفقر الأسر الفلسطينية.

نرحب بالجهود التي بذلها الرئيس عباس على مدى الأشهر القليلة الماضية لتشكيل حكومة وحدة وطنية. ولا نزال بحاجة إلى حكومة فلسطينية نستطيع أن نعمل معها. وتؤيد المملكة المتحدة دعوة المجموعة الرباعية إلى تشكيل حكومة فلسطينية يستند برنامجها إلى مبادئ المجموعة الرباعية الثلاثة، وهي: نبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل، وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها خارطة الطريق. وإلى أن يتم ذلك، سنواصل تقديم الدعم مباشرة للشعب الفلسطيني.

وتشدد المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ككل على أهمية الحفاظ على قدرة المؤسسات الفلسطينية، وتعزيزها. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لتقديم دعم معزز لأية حكومة فلسطينية يستطيع العمل معها.

وقد أظهرت الأحداث الأخيرة ضرورة أن نحرز تقدماً وأن نعود إلى العملية السياسية. ونعرب عن قلقنا البالغ حيال الحادث الذي وقع في بيت حانون بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وأدّى إلى وفاة المدنيين الفلسطينيين بصورة مأساوية. ونحن نواصل مطالبة إسرائيل بأن تفعل كل ما تستطيع فعله لتجنب وقوع إصابات بين المدنيين.

ويجب وقف إطلاق صواريخ القسّام على إسرائيل من غزة. وقد أدت الصدامات الأخيرة بين حماس وفتح إلى وفاة أطفال أبرياء. ويتعين على جميع الأطراف في إسرائيل والأراضي المحتلة تكثيف جهودها لإنهاء جميع أعمال العنف. فللمدنيين في كلا الجانبين الحق في العيش بسلام وأمن.

ولا نزال ندعو إسرائيل إلى وقف جميع أنشطة الاستيطان، بما في ذلك نمو المستوطنات الموجودة طبيعيا، وتفكيك جميع مواقع الاستيطان الأمامية التي بُنيت منذ عام ٢٠٠١، وذلك تمشياً مع أحكام خارطة الطريق. ومن الضروري أن تبذل السلطة الفلسطينية كل جهد ممكن لمنع أعمال الإرهاب، وفقاً لما تقتضيه خارطة الطريق. ونرحب بالجهود التي بذلها الرئيس عباس في الآونة الأخيرة لتحسين الحالة الأمنية في غزة.

ويجب أن نبني جميعنا الآن على هذا التقدم الهش محاولين تهيئة ظروف سياسية وأمنية واقتصادية مناسبة لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، يجسد جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار الأخير، القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

السيد إيكوبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود سيدي الرئيس أن أرحب بمبادرتكم جيدة التخطيط التي جاءت في وقتها، لعقد هذه الجلسة على المستوى الوزاري. ونرحب أيضاً بإجراء هذا الحوار برئاسة قطر – التي تعمل على تحقيق الاستقرار في المنطقة. وأود كذلك أن أشكر الأمانة العامة على المعلومات والتحليلات الهامة التي أتاحتها لنا، وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على عرضه الممتاز للمعلومات هذا الصباح.

يرى وفدي أنه لا يجوز لنا أن نجري حواراً آخر في هذا المنتدى لا يفضي إلا إلى مناقشات غير مثمرة. وعلى النقيض من ذلك، في ضوء الحالة الحرجة التي نواجهها، التي من غير المحتمل وغير المقبول فيها قبول الوضع الراهن أو الشلل، يبدو أن الوقت مناسب ليوفر المجلس زخماً جديداً لعملية السلام التي، للأسف، لم أوحت مكانها على مدى بضعة شهور.

ويتعين على المجلس بصفته الهيئة الرئيسة المناط بها صون السلم والأمن الدوليين، أن يرسل اليوم رسالة قوية إلى المجتمع الدولي ككل، وفي المقام الأول إلى الجهات الرئيسية في الصراع، يعلن فيها بوضوح أننا نريد أن تُستأنف فوراً وبدون أية شروط مفاوضات تؤدي إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

وعلى وجه التحديد، يجب أن يدعم المجلس، بالإجماع وبقوة، فكرة عقد مؤتمر دولي بسرعة يهدف إلى إعادة التدابير، التي نودي بها في إطار التسوية الشاملة التي اتفق عليها، إلى مسارها الصحيح. ويجب الإعداد لهذه المبادرة بحرص.

وفي ذلك السياق، نؤكد مجدداً على الدور الرئيسي للمجموعة الرباعية في استئناف العملية. ونؤكد مجدداً أيضاً على صحة جميع الوثائق والصكوك الدولية التي كانت موضوع مفاوضات مضنية، مثل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واتفاقات أوسلو، ومرجعية مؤتمر مدريد، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية. وفي هذا السياق، يظل مبدأ الأرض مقابل السلام مبدأ أساسياً.

ولتحقيق هذه الأهداف، يجب أن تحقق هذه المبادرة فتحاً جديداً بالتأكد من مشاركة جميع الجهات الإقليمية الفاعلة مشاركة متعمقة. ويجب أن نسلم بالتفاعل والترابط بين مختلف الأزمات في الشرق الأوسط: الصراع في فلسطين، والأزمة في العراق، والأزمة في لبنان.

ولذلك، في السعي لإيجاد حلول دائمة، يلزم الأخذ بنهج شامل يضم مساهمات من جميع الدول المجاورة. ونحث على مشاركة جميع الجهات الإقليمية الفاعلة التي تستطيع تخفيف حدة التوتر، ونعتقد أنه يجب أن يؤخذ في الحسبان الدور الإيجابي الذي قامت به جامعة الدول العربية. ونتائج الجلسة التي عُقدت في عطلة نهاية الأسبوع الماضي دليل على الإرادة القوية التي تبديها الدول العربية في البحث عن حل سياسي.

والآن، واضح للجميع أن هذا الصراع، الذي استمر ٦٠ عاماً، لا يمكن حله عسكرياً، وتنذر تداعياته بالتأثير على منطقة لا تنعم بالاستقرار أصلاً. ولذلك، ندعو إلى عقد مؤتمر دولي في الأشهر القادمة لتنشيط احتمالات تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة، تؤدي إلى تعايش دولتين – إسرائيل وفلسطين – وفقاً للرؤية المحددة في خارطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية وأيدها مجلس الأمن.

ولذلك، نتوقع من جميع الأطراف المعنية التحلي بضبط النفس إلى أقصى حد، بالامتناع عن اللجوء إلى العنف وعن اتخاذ أية إجراءات من جانب واحد قد تقوض الإعداد للمؤتمر الدولي المقترح، لأن القرار النهائي في نهاية المطاف بيد هذه الأطراف.

سيدي الرئيس، انطلاقاً من هذا الاقتناع، يؤيد وفدي محتويات مشروع البيان الرئاسي الذي أعده وفدكم.

السيد دلا سابلبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكر نائب رئيس وزراء قطر على عقده هذه الجلسة بشأن مسألة مهمة جداً للسلم والأمن الدوليين، وهي تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط. وأشكر الأمين العام على تقريره وبيانه، الذي استمعنا إليه باهتمام شديد. وأود اغتنام هذه الفرصة لأشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلها على مدى السنوات العشر الماضية لخدمة السلام في الشرق الأوسط.

ترحب فرنسا بوقف إطلاق النار الأخير الذي توصل إليه الفلسطينيون والإسرائيليون في قطاع غزة. والالتزامات التي أبداها كل من الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء إيهود أولمرت إشارات إيجابية ومشجعة، بعد عدة أشهر من العنف الذي أودى بحياة مئات المدنيين. وندعو الطرفين إلى الوفاء الكامل بالتزاماتهما، ونشجعهما على توسيع وقف إطلاق النار ليشمل الضفة الغربية.

ويجب أن يُتبع هذا القرار الإيجابي بتدابير أخرى لبناء الثقة. ولذلك، تدعو فرنسا إلى إطلاق سراح العريف شاليت والمسؤولين الفلسطينيين المنتخبين والشخصيات السياسية الفلسطينية البارزة المسجونين في إسرائيل فوراً ودون أية شروط.

ويمكن أن يمثل تنفيذ ترتيبات شرم الشيخ والاحترام الكامل لاتفاق التنقل والعبور ترتيبين آخرين قادرين على إعادة الثقة وتعزيز انتعاش الاقتصاد الفلسطيني على الخصوص. ويحتمل أن يكون من شأن تحويل إسرائيل لضريبة الدخل المستحقة إلى السلطات الفلسطينية اعتبارا من بداية العام المساعدة كذلك على تقديم الإغاثة السريعة إلى الحالة الفلسطينية الكارثية في الأراضي الفلسطينية.

وكيما يكون وقف العنف فعالا ومستداما، يجب أن يكون مشفوعا بخطة سياسية حقيقية. وتقع على عاتق كلا الطرفين مسؤوليات في هذا الصدد. فيجب على الفلسطينيين ألا يحيدوا عن المسار الذي رُسم لهم على مدى أكثر من ١٥ عاما في إطار عملية السلام. وما برحت فرنسا تؤيد باستمرار جهود الرئيس عباس الرامية إلى تحقيق الوحدة الوطنية، وهي ترى أن الاشتباكات الأخيرة بين الفلسطينيين مقلقة جدا.

وتدعو فرنسا كل الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والعمل بمسؤولية. وندعو جميع الفصائل الفلسطينية، وخاصة حماس، إلى التعاون مع الرئيس الفلسطيني في تشكيل حكومة جديدة سيكون من شأن منهاجها السياسي أن يعكس مبادئ المجموعة الرباعية. وستكون تلك الحكومة شريكا شرعيا للمجتمع الدولي، وستحصل منه على الدعم اللازم لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والأمنية.

وإسرائيل، من جهتها، عليها واجب الامتناع عن القيام بأي عمل أحادي الجانب يمكن أن ينسف إمكانات إنشاء دولة فلسطينية لها مقومات البقاء على الصُعد السياسية والاقتصادية والجغرافية. ويجب عليها، وفقا لفتوى محكمة العدل الدولية، أن تنهي الأنشطة الاستيطانية وإنشاء الجدار داخل الضفة الغربية.

وستستمر فرنسا في العمل بتصميم على إيجاد حل شامل وعادل ودائم يستند إلى قرارات مجلس الأمن، ومرجعية مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية.

ومع الأمل الضعيف الذي أسفر عنه وقف إطلاق النار، لا نزال على اقتناع بأنه لا بد من تنظيم مؤتمر دولي يجري إعداده بإتقان، بالتنسيق مع كلا الطرفين في المستقبل القريب. ويبدو لنا أن المجموعة الرباعية تشكل المنتدى المناسب لمناقشة وتهيئة ظروف نجاح ذلك المؤتمر. وتذكر فرنسا برغبتها في أن تعقد المجموعة الرباعية اجتماعا على مستوى مسؤوليها الكبار على وجه السرعة.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بإزجاء الشكر إليكم على عقد هذه المناقشة الهامة. واسمحوا لي أيضا أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية وتقريره الشاملين.

إن تعقيد هذه المسائل يتطلب منا بعض الأحيان أن نتراجع خطوة إلى الوراء ونتطلع إلى الصورة عن بعد. ولقد جعلنا تقرير الأمين العام وإحاطته الإعلامية نفعل ذلك بالضبط. وسأتمعن في بعض المقترحات الواردة في التقرير، بينما تتطلب المقترحات الأخرى المزيد من التفكير المتعمق. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إبقاء تركيز المجتمع الدولي منصبا على هدف إقرار السلام في الشرق الأوسط طيلة فترة ولايته.

دولتان، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام ضمن حدود معترف بها دوليا – هذا هو الهدف. وما من جديد في ذلك، ولكن، وكما يبين الأمين العام أيضا، كلما طال زمن بلوغ الهدف، صعب بث الثقة في قلوب الناس وطمأنتهم إلى وجود سبب للأمل ووجود مستقبل أفضل. وبالتالي، فإنه لمن الضروري تكريس جهود الطرفين، والعناصر الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي، مجددا لبلوغ هذا الهدف.

بيد أن مفتاح تحقيق النجاح، يبقى مع الطرفين. وبوسع المجتمع الدولي تقديم المساعدة والعمل مع الطرفين على وضع أسس لحل ما. وتؤدي المجموعة الرباعية دورا محوريا في هذا الجهد. ولكن لن يتحقق النجاح إلا عندما يبدي الطرفان التزامهما واستعدادهما.

وتحقيقا لهذا الغرض، ثمة تطورات مشجعة مرة أخرى. فأولا، هناك وقف إطلاق النار في غزة. وقد يكون ذلك خطوة أولى ليس إلا، ولكن التوصل إلى ذلك الاتفاق لم يكن سهلا. ونشجع الطرفين على تمديد وقف إطلاق النار كيما يشمل الضفة الغربية، كما اقترح الأمين العام. وثانيا، كان خطاب رئيس الوزراء أولمرت بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/نوفمبر جهدا إسرائيليا طيبا متجددا إزاء التوصل إلى حل الدولتين القائم على أساس المفاوضات. وبيَّن أيضا رغبة

إسرائيل، بين جملة أمور، في إطلاق سراح الوزراء وأعضاء البرلمان، عندما يتم الإفراج عن الجندي الإسرائيلي.

ويتمثل هذا التحدي في تحويل هذه الفرصة الراهنة إلى تغيير مستدام نحو الأفضل. ويجب على الطرفين اتخاذ خطوات عاجلة لزيادة الثقة وتذليل المشكلات التي يمكن أن تنسف جهود السلام.

أولا، يجب أن تخفف إسرائيل من عبء الظروف الإنسانية للمدنيين في غزة والضفة الغربية. وتتمثل تلك الخطوة في الإفراج عن عائدات الضرائب والجمارك الفلسطينية التي تحجبها إسرائيل. وثانيا، يجب تنفيذ اتفاق التنقل والعبور. وثالثا، من الضروري أن توقف إسرائيل المستوطنات والمراكز الجديدة، التي تتناقض مع قرارات مجلس الأمن وخريطة الطريق. وأخيرا، تواصل الدانمرك الاعتراف بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس. ويجب أن تكفل إسرائيل أن تلك التدابير تحمي المدنيين الإسرائيليين وفقا للقانون الدولي. ويمكن أن يعيق الاستخدام غير المتناسب للقوة التوصل إلى حل دائم للصراع.

وبالمثل، لا بد للفلسطينيين من بناء الثقة ومن أداء دور الشريك الذي يمكن بناء سلام دائم معه. وأولا، لا بد من إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المختطف فورا. وثانيا، تؤيد الدانمرك جهود الرئيس عباس الرامية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تعكس مبادئ المجموعة الرباعية. وثالثا، من الضروري أن تبذل كل الفصائل الفلسطينية قصارى جهدها للمحافظة على وقف إطلاق النار وتفادي التقاتل فيما بينها. وهذا ليس بحل، ولكنه يوفر فرصة تمس الحاجة إليها. ومع الاحترام الواجب لرغبة الشعب، يحدوني خالص الأمل أن تكون جميع الأطراف مستعدة لكي تستثمر هذه الفرصة على خير وجه.

وفي وقت كان الأفق يبدو قاتما كالعادة، نجحت الأطراف في تهيئة فرصة أخرى. ويجب أن تضم كل الأطراف الحسنة النية قواها لكي ترى ما إذا كان بالإمكان، هذه المرة، إحياء عملية السلام. ويجب على الطرفين، والجيران والمجتمع الدولي، عن طريق المجموعة الرباعية، أن تؤدي جميعا دورا إذا ما أريد اغتنام هذه الفرصة. ونتفق مع الأمين العام على ضرورة تعزيز المجموعة الرباعية لأنشطتها، وأداء دور أكثر نشاطا.

ويكتسي إحراز التقدم أهمية حاسمة، ولا سيما للأطراف الرئيسية المشاركة، ولكنه يكتسي أهمية مماثلة للمنطقة بنطاقها الأوسع. وخلال الصيف الماضي، جرى تذكيرنا بترابط الصراعات في منطقة الشرق الأوسط الكبرى. ويشكل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة، وكما ذكر الأمين العام، فمن غير المحتمل أن نتوصل، بدون إحراز تقدم على هذا المسار، إلى الاستقرار الدائم في المنطقة.

نانا إيفاه – أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشيد بوفدكم على تنظيم هذه المناقشة، التي ينبغي أن تمكننا من تدارس احتمالات النهوض بقضية السلام في الشرق الأوسط.

ونود أيضا الإعراب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الممتاز والشامل عن الشرق الأوسط، الذي يشكل بلا ريب أكثر المناطق تقلبا في العالم، والخطر الرئيسي الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين.

إن الحالتين في العراق ولبنان، المقترنتين بالبرنامج النووي الإيراني، تشكلان مصدري قلق بالغ للمجتمع الدولي. ونتشاطر ملاحظة الأمين العام بأن الفشل في التوصل إلى حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي الدائر منذ

أمد بعيد يمثل المصدر الرئيسي الكامن للإحباط وعدم الاستقرار في المنطقة.

وفيما يتعلق بلبنان، يجعلنا التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) نلزم جانب التفاؤل الحذر بأن يستمر سريان وقف الأعمال القتالية الذي تجري المحافظة عليه حتى الآن دون حادث خطير. ونرى من المشجع أن انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، بالتنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، قد استمر بشكل مرضٍ وأن الجيش اللبناني قد تم نشره بالتوازي في المنطقة جنوب نهر الليطاني وعلى طول الخط الأزرق، مما يؤدى إلى استقرار الأمن والحالة العسكرية في هذه المنطقة.

ومع اعترافنا بهذه التطورات الإيجابية، ندرك أيضا ضرورة أن تلتزم كل من إسرائيل ولبنان كذلك بتطبيق وقف دائم لإطلاق النار استنادا إلى القبول الكامل بالأحكام ذات الصلة من اتفاقات الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

وقد جلب وقف إطلاق النار المتبادل المتفق عليه بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت شيئا من الارتياح إلى من يهمهم حقا أمر السلام في الشرق الأوسط، بعد فترة طويلة من العنف بين فلسطين وإسرائيل. ونتوقع أن يمتنع الجانبان عن العنف ويحاولا المحافظة على وقف إطلاق النار ويكفلا فترة مستمرة من الهدوء الذي يلتمسه شعب كل من فلسطين وإسرائيل ومن حقه أن ينعم به.

ونحث إسرائيل في إطار خطوات بناء الثقة التي توجد حاجة ماسة إليها على أن تنظر في إلغاء الحظر المالي المفروض على السلطة الفلسطينية والإفراج عن الضرائب والرسوم الجمركية المتراكمة المستحقة للسلطة. ومن شأن هذا العمل بالتأكيد أن يساعد الإدارة على الوفاء بالتزاماتها المالية وتقديم العون للشعب الفلسطيني، الذي عانى كثيرا من عواقب احتجاز الأموال.

وتوصية الأمين العام بأن تستكشف المجموعة الرباعية ومجلس الأمن جدوى توطيد وقف إطلاق النار ضمن إطار دولي جديرة بالنظر الجدي. وهو يدعو للقيام بدور دولي أقوى من أجل وقف العنف وتهيئة المجال السياسي للمفاوضات.

وتمثل العناصر المذكورة في تقريره خيارات جديرة بالعمل على تحقيقها، فهي تشمل توطيد دعائم وقف إطلاق النار بالعمل مع الطرفين على تحديد أبعاده وقواعده وتوسيع نطاقه ليشمل الضفة الغربية، ورصد وقف إطلاق النار والتشجيع على إجراء محادثات مفتوحة دون شروط بين رئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

وما زال يساورنا القلق لأن جهود الفلسطينيين الدؤوبة لتشكيل حكومة وحدة وطنية لم تؤت ثمارها. ونحث السلطة الفلسطينية وحماس مرة أخرى على التعاون على بلوغ هذا الهدف تحقيقا للمصلحة الأسمى لشعبهما.

أما الإرضاء الكامل لأحلام كل من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني فقد لا يكون ممكنا، الأمر الذي يدعو للواقعية والمرونة من كلا الجانبين. لذلك فإننا نحث أعضاء المجموعة الرباعية، وهم راعو خارطة الطريق، على العمل بشكل متضافر لإعادة تنشيط عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وفي هذا الصدد، قد يرغبون في تذكر توصية الأمين العام بأن يجدوا طريقا لإضفاء الطابع المؤسسي على مشاوراتهم مع الشركاء الإقليميين ذوي الصلة وأن يشركوا الطرفين مباشرة في مداولاتهم. ولعل من الممكن أيضا أن تعيد المجموعة الرباعية النظر في خارطة الطريق بهدف إعادة صياغة أهدافها ومبادئها الأساسية وغايتها النهائية.

ويجتذب اهتمامنا ما جاء بالتقرير من ضرورة الأخذ بنهج إقليمي لحل مختلف الأزمات والصراعات في الشرق الأوسط اليوم، وليس أقل أسبابها، حسب الصياغة البليغة لتقرير الأمين العام، أن التقدم في كل مجال يتوقف إلى حد كبير على إحراز تقدم في المجالات الأخرى. وفي هذا الصدد، ينبغي أيضا أن نعي دروس الماضي والتطورات الحديثة على الصعيد الدولي. فقد أصبح من الواضح أن القوة بدون الشرعية لا تولد غير السخط والفوضى والمقاومة، وأن السيادة العسكرية وحدها لا تستطيع أن توفر الأمن المرغوب.

ولا يؤدي التحليل الواقعي والموضوعي لتقرير الأمين العام إلا إلى استنتاج واحد هو أن أي محاولة للاستمرار في الحلول غير المدروسة أو الحلول المؤقتة لن تجدي نفعا. ولدينا اقتناع بأنه لا يوجد شيء يمكن أن يأتي بالسلام والأمن بين إسرائيل والعالم العربي والإسلامي، ويجعل إقامة نظام إقليمي للأمن أمرا ممكنا، سوى التوصل إلى اتفاق سلام معلوم الأبعاد جيدا ويتمتع بدعم دولي واسع النطاق.

ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية كبيرة في البحث عن سلام شامل في الشرق الأوسط، ويجب أن يستمر في العمل بجد، في اتساق مع الآخرين، صوب تسوية المشكلة الفلسطينية، وهي لب قضية الشرق الأوسط، على أساس من القرارات التي اتخذها، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق بعد إعادة تنشيطها. ويجدر بالمجتمع الدولي لذلك أن يشجع الطرفين على أن يقبلا بحلول وسط ويتعلما الحياة جنبا إلى جنب، على النحو المتوخى في الحل القائم على أساس دولتين.

وأخيرا، نشكر وفدكم يا سيدي على إعداد مشروع البيان الرئاسي، الذي نؤيده تأييدا كاملا.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم يا سيدي على عقدكم مناقشة مجلس الأمن اليوم لموضوع السلام المستدام في الشرق الأوسط، بتوجيه من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في قطر.

كما أود أن أشكر الأمين العام وأثني عليه لتقديمه لمجلس الأمن تقريره الثاقب النظر عن الشرق الأوسط ولتزويده المجلس بملاحظاته البالغة الواقعية والأهمية في هذا الصدد. وإذا قمنا بمحاولة لتقييم ما جرى في الشرق الأوسط خلال السنتين اللتين عملت فيهما اليونان كعضو غير دائم بمجلس الأمن، ولإعطاء تقييمنا لما وصلت إليه الأمور والاتجاه الذي يمكن أن تتخذه في المستقبل، فسنجد أن تقرير الأمين العام يغطي بما فيه أكثر من الكفاية معظم الملاحظات التي كنا سنبديها ويتمشى مع تقييمنا للحالة إلى حد بعيد.

وفي هذا الصدد، نتفق مع تقييم الأمين العام للأسباب الكامنة وراء عدم إحراز تقدم كبير في تنفيذ خارطة الطريق. فقد عجز كلا الجانبين في الواقع عن الوفاء بالتزاماتهما بموجب المرحلة الأولى من خارطة الطريق، وننوه أيضا مع الاهتمام بملاحظات الأمين العام المتعلقة بدور المجموعة الرباعية في العملية برمتها.

والتقرير حافل بما ينبغي أن يمعن مجلس الأمن التفكير فيه. ومن جانبنا، نود أن نشدد على ضرورة ألا تغفل جميع المحاولات التي تبذل لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، الذي تمثل المسألة الفلسطينية لبه، عن الصورة الإقليمية الأوسع نطاقا وعن الديناميات المتعلقة بهذا السياق

فبالنظر إلى الأمر من منظور إقليمي أوسع، تظهر عدد من المسائل التي تطفو إلى السطح وتمضي شوطا بعيدا في تفسير سلوك جميع الأطراف المعنية. ومن هذا المنظور يبدو جليا أن لجميع بلدان المنطقة دورا رئيسيا تؤديه وأنها جميعا

شريكة في المسؤولية عن قميئة المناخ الضروري الذي يؤد ي إلى تعزيز التقدم في عملية السلام.

ويميل السلوك والخطاب اللذان يصدران عن أحد البلدان في المنطقة إلى التأثير بشكل مباشر على سلوك وخطاب بلد آخر، كما أن التطورات في بلد منها تحدث تأثيرا على التطورات في غيره. وفي حالة التسليم بالبعد الإقليمي الأصيل للحالة، فإن الأمم المتحدة هي أنسب منتدى يجب أن يلتمس فيه الحل وأن يدعمه الجميع. وتتحمل الأمم المتحدة بالفعل مسؤولية دائمة تجاه قضية فلسطين حتى تحل من جميع جوانبها حلا مقبولا على أساس الشرعية الدولية، ويسري هذا على مسؤوليتها تجاه الفلسطينيين والسكان العرب بنفس درجة سريانه على مسؤوليتها تجاه الشعب الإسرائيلي ودولة إسرائيل.

وتود اليونان أن تؤكد مجددا تمسكها والتزامها بتحقيق الرؤية المتمثلة في دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وداخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وتمثل المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام نظرة واعية ومستنيرة على كيفية دفع التقدم في هذا الاتجاه. وعلى طرفي الصراع وبلدان المنطقة فضلا عن مجلس الأمن أن تستكشف جميع الإمكانيات المتاحة لها.

ويحدونا أمل عميق في ألا نتلقى تقريرا مماثلا بعد ١٠ سنوات، ولدينا اقتناع صادق بأن شعوب المنطقة والمجتمع الدولي بصفة عامة لا تملك أن تدع مزيدا من الوقت ينقضي دون إحراز تقدم كبير وملموس صوب السلام.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم يا سيدي، وأن أشكر بعثة قطر على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة الهامة عن الحالة في الشرق الأوسط. فالمنطقة تمر بفترة أخرى من الأزمات الشديدة والخطيرة وتحتاج إلى اهتمام المجلس الوثيق، بالنظر إلى تداعياتها الخطيرة والواسعة النطاق.

ونشكر الأمين العام على بيانه ونعرب عن تقديرنا لتقريره الشامل. ويتضمن تقريره ملاحظات وتوصيات يتجلى فيها النظر العميق الذي اكتسبه في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط على مدى ١٠ سنوات في منصبه، ومن ثم فهي جديرة بنظرنا الجدي.

لقد تمخض الاجتماع الوزاري بشأن الشرق الأوسط الذي عقد في أيلول/سبتمبر عن اتفاق في الآراء فيما بين أعضاء المجلس والطرفين اللذين يتعلق بهما الأمر على المسائل التالية.

أولا، القضية الفلسطينية هي الأساس، وبدون حلها لا يمكن إيجاد سلام شامل في الشرق الأوسط.

ثانيا، العنف لا يمكن أن يحل المشاكل، والمفاوضات المباشرة والحوار على أساس الاعتدال والتسامح والتفاهم المتبادلين هما السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعجل في بذل جهوده للمضي قدما بعملية السلام.

ولكن، مما يؤسف له أنه بعد ثلاثة أشهر منذ الاجتماع الوزاري، فإن الحالة المتعلقة بفلسطين شهدت المزيد من التدهور بالرغم من الجهود المضنية التي بذلتها الأطراف المعنية، بما فيها بلدان المنطقة. ومن بين المسائل التي تثير قلقنا العميق استمرار العنف الذي يؤدي إلى سقوط المزيد من الضحايا على كلا الجانبين، فلسطين وإسرائيل.

وصحيح أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يكون بديلا عن أطراف الصراع أنفسها، ولكن هذا لا ينتقص على

الإطلاق من أهمية قيام المجتمع الدولي بتهيئة بيئة مؤاتية للأطراف لتسوية الصراع.

وقد ذكرتنا الأزمة في لبنان في الصيف الماضي، مرة أخرى، بأن ما من شيء أساسي أكثر من الجهود الحثيثة والدؤوبة والإرادة القوية للسلام من جانب الأطراف أنفسها بغية التغلب على الصعوبات التي تفرق بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولذا نرحب بالاتفاق الأخير بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على الوقف المتبادل لإطلاق النار في قطاع غزة. ونحن نقدر تقديرا عميقا القيادة التي أبداها الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت من أجل تحقيق هذا الإنجاز الكبير.

وتكرر اليابان تأكيد دعوتها كلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس لضمان الامتثال لوقف إطلاق النار الهش. كما أننا نحث كلا الطرفين على أن يبذلا مزيدا من الجهود لتوسيع نطاق هذا الاتفاق كي يشمل الضفة الغربية، وعلى تحقيق وقف إطلاق النار هناك أيضا.

وإننا ندعو إلى العودة الآمنة للجندي الإسرائيلي المختطف، وكذلك إطلاق الوزراء وأعضاء البرلمان الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل.

إن المحادثات المباشرة على أعلى المستويات بين الطرفين هي السبيل الوحيد إلى حل هذه المشاكل. ونأمل أيضا، وبخاصة في هذه المرحلة الحرجة، أن يعقد اجتماع قمة مباشر بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت في أقرب وقت ممكن بغية استئناف مفاوضات السلام في موعد مبكر. وقد أحطنا علما مع الاستحسان بالملاحظات التي أبداها رئيس الوزراء أولمرت مؤخرا، والتي عبرت عن رغبته في كسر الجمود الحالي.

ولا يزال الطريق المسدود في فلسطين يثير قلقا عميقا. ونود التأكيد هنا على الأهمية الحاسمة لإظهار الإرادة السياسية القوية المدعومة بجهود حازمة من جميع الأطراف المعنية. ونود أن نعرب عن أملنا القوي باستمرار الجهود التي تؤدي إلى تشكيل حكومة جديدة للسلطة الفلسطينية، وعن توقعاتنا الحازمة بأن تسعى الحكومة الجديدة لدى إنشائها إلى التعايش السلمي والازدهار المتبادلين مع إسرائيل. وعندما يحدث ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يرد بالإيجاب وبتقديم كل الدعم الذي يستحقه هذا التطور المرحب به.

إننا نشعر بقلق خاص إزاء المحنة الإنسانية للشعب الفلسطيني الآخذة في التفاقم. وفي هذا الشأن، يجب أن نبلغ إسرائيل بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية لنقل إيرادات الضرائب والجمارك إلى السلطة الفلسطينية، وأن تعيد حرية الحركة إلى الشعب الفلسطيني.

وقد كانت اليابان من بين المانحين الرئيسيين على مدى سنوات عديدة، ونود أن نكرر تأكيد عزمنا على مواصلة تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني. ونحن نفذنا باستمرار تعهداتنا بتقديم المساعدات، بما في ذلك المساعدة الإنسانية الطارئة بقيمة ٢٥ مليون دولار في تموز/يوليه من هذا العام. ونحث المجتمع الدولي بقوة على أن يواصل توفير المساعدات الإنسانية اللازمة على وجه السرعة لمواجهة الأزمة التي يعاني منها الفلسطينيون.

وتعمل اليابان كذلك على تنفيذ مفهوم ممر للسلام والازدهار، وهو خطة إنمائية لوادي الأردن من خلال التعاون الإقليمي الذي تشترك فيه إسرائيل وفلسطين والأردن، بهدف تحقيق التعايش والازدهار المتبادلين في المديين المتوسط والطويل. وأوفدت اليابان بعثة إلى المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر لإجراء دراسة جدوى، وستعقب ذلك إجراءات أخرى.

وفيما يتعلق بالوضع في لبنان، فإننا بصرف النظر عن الاضطراب السياسي الداخلي الأخير، نرحب باستمرار وقف الأعمال العدائية وبالمزيد من التحسن الذي شهدته الحالة العامة عقب اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وخاصة فيما يتعلق ببسط سلطة الدولة في الجنوب. ونكرر تأكيد التزامنا بتنفيذ القرار. ومع ذلك ما زالت هناك تحديات ينبغي التصدي لها، وفي مقدمتها، بالنسبة للبنان وإسرائيل، التنفيذ الكامل للقرار وتحقيق الاستقرار الدائم للوضع في لبنان.

وتؤيد اليابان بقوة الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية بقيادة رئيس الوزراء السنيورة. وتأمل اليابان بأن تشارك الأحزاب والفصائل المعنية في لبنان بنشاط – من خلال الحوار وبدون اللجوء إلى العنف – في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وإعادة البناء في البلد وفي المنطقة. ولا يمكن التسامح إزاء أي أعمال يمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار الحالة في لبنان. وإننا ندين عملية اغتيال بيار الجميل، وزير الصناعة، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

ولتحقيق وقف إطلاق النار الدائم والحل على الأمد الطويل، هناك حاجة ماسة إلى أن يتصدى المجتمع الدولي للمسائل المتصلة بترع سلاح وتفكيك الميليشيات المتبقية وترسيم الحدود. والسلام الشامل الذي يشمل المسارين اللبناني والسوري هو السبيل الوحيد إلى السلام الدائم هناك. وفي هذا الصدد، تتوقع اليابان من سورية أن تؤدي دورا استباقيا لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي الختام، نود التأكيد على ضرورة أن يبذل المجتمع الدولي أقصى ما في وسعه لتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط. واليابان من جانبها، تحت القيادة الجديدة لرئيس الوزراء شيترو آبي، تؤكد من جديد عزمها على مواصلة مشاركتها الاستباقية والبناءة في العملية، وأن تقدم أكبر مساعدة ممكنة للإسهام في تحقيق هذه الغاية.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أرحب بقدومكم إلى المجلس، السيد الوزير، لرئاسة جلسة اليوم. وأرحب أيضا بحضور الأمين العام عنان، وأشكره على تقريره (S/2006/956) الذي قدمه لنا بالأمس.

إن الشرق الأوسط، بوصفه مهد الحضارة الإنسانية، هو مولد الديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية. ولسوء الطالع، فإن أرض هذه المنطقة، ولأكثر من نصف قرن أو ما يناهز ذلك، اعترتها الحروب المتواصلة وحالات الاشتعال المتعاقبة، وواجهت شعوبها كل صنوف المعاناة الناجمة عن الاحتلال والحروب والجزاءات وغيرها. إن حالة الاضطراب المستمرة في الشرق الأوسط، التي لا يلوح لها حل في الأفق، لا تبشر بالخير إزاء تحقيق السلام والتنمية في المنطقة. وفضلا عن ذلك، فإن الحالة هناك تؤثر سلبا على السلام والاستقرار في العالم بأسره. والحالة الراهنة تثير القلق بشكل خاص نظرا لاستمرار الصراع بين فلسطين وإسرائيل، والجمود في تنفيذ خريطة الطريق وعدم إحراز تقدم في المسارين اللبناني – الإسرائيلي والإسرائيلي – السوري. ومسألة إلى أين تتجه الحالة في الشرق الأوسط تشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي.

وفي ظل هذه الخلفية، فإن مبادرتكم، السيد الرئيس، بعقد جلسة وزارية لمجلس الأمن بشأن قضية الشرق الأوسط ضرورية إلى حد كبير وتأتي في الوقت المناسب.

وعلى مدى عقود، عبرت قضية الشرق الأوسط عن نفسها من خلال صراعات بين إسرائيل والبلدان العربية. وفي الوقت الحالي، تتشاطر المسرح مجموعة من بؤر التوتر، بما فيها الصراع اللبناني – الإسرائيلي، وعدم الاستقرار في العراق، وغير ذلك من التوترات في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذه التوترات متشابكة ويؤثر بعضها على البعض الآخر. وقد مر الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة

بتغيرات عميقة، أدت إلى المزيد من التعقيد في الحالة العامة على نحو يترك آثارا كبيرة على السلام والأمن الدوليين وعلى التنمية الاقتصادية العالمية. ولا يمكن لأي بلد أن يتصدى لهذه الحالة لوحده، ولا يمكن لأي بلد أن ينصرف عنها ببساطة لكي يهتم بشؤونه الخاصة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ منظورا استراتيجيا وأن يبذل جهدا متضافرا للبحث عن تسوية شاملة.

وتعرب الصين عن تقديرها للجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية لتسهيل المحادثات وتشجيعها على القيام بدور أكثر فعالية. وبالأمس، قدم الأمين العام عنان تقريره النهائي لمجلس الأمن عن الشرق الأوسط ويتضمن عددا من المقترحات الشجاعة والمفصلة من أجل الوصول إلى تسوية شاملة لقضية الشرق الأوسط (S/2006/956). وتستحق جميعها دراسة جدية من قبل المجلس.

وبينما لا يمكن تسوية قضية الشرق الأوسط دون دعم من الأسرة الدولية، فإن مفتاح الحل ما زال في أيدي الإطراف المعنية. لقد خلفت عقود من المواجهات والصراعات تركة كبيرة من المظالم بين إسرائيل والبلدان العربية. ولذا يجب تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة. ونأمل أن تخرج الأطراف المعنية من الأسلوب غير المجدي المتمثل في العنف مقابل العنف، والتصلب مقابل التصلب، وأن تأخذ بزمام المبادرة بإبداء حسن النوايا وان تقوم بالمزيد من العمل لتخفيف التوتر.

وفي هذا الإطار، نؤيد الجهود التي يبذلها الفلسطينيون لتشكيل حكومة وحدة وطنية، ونرحب بالاستعداد الذي أعربت عنه إسرائيل للدخول في مفاوضات مباشرة ونأمل أن يعمل الطرفان معا من أجل العودة المبكرة إلى المسار الصحيح للمفاوضات.

إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرسمية عن صون السلم والأمن الدوليين. وقضية الشرق الأوسط هي من أقدم البنود المدرجة في جدول أعماله وأكبر مسبب للصداع لمجلس الأمن. وعدم إيجاد حل لقضية الشرق الأوسط لهذه الفترة الطويلة، أثر بصورة سلبية على دور مجلس الأمن وهيبته.

فخلال العديد من السنوات، كان مجلس الأمن يتبع نمطا سلبيا في التعامل مع هذه المشكلة على الطريقة السلبية لإطفاء الحريق. وبعد نشوب الصراع اللبناني – الإسرائيلي الأخير، أنفق مجلس الأمن ٣٤ يوما من المشاورات الشاقة لاعتماد قرار يطلب من الطرفين وقف الأعمال العدائية. وحين هوجمت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفقد بعض أفرادها حياته، أعرب مجلس الأمن فقط عن أسفه وبصورة خفيفة في بيان رئاسي. وهذا النوع من التصرف غير العادي تسبب في الاستياء الشديد لدى العديد من الدول الأعضاء، وخاصة الدول العربية. وهذا شيء يجب على المجلس أن يفكر فيه بجدية. وينبغي لمجلس الأمن أن ينتقل في أسرع وقت ممكن من احتواء الأزمة إلى إيجاد حل لها، وأن يأتي بأفكار مبتكرة وأن يعمل بروح السعي إلى إيجاد فهم مشترك وأن يضع جانبا الخلافات الطفيفة وأن يتصرف بطريقة واقعية كي يساعد في الجهود المبذولة لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، وذلك بالدفع في اتجاه استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط.

وبعد عقود من الصراع، يشعر أهل الشرق الأوسط بالتعب من الصراع المتواصل وعدم الاستقرار. وإذ يتقدم العالم بسرعة في القرن الحادي والعشرين، ترغب شعوب المنطقة في تحقيق السلام والانضمام إلى المسار العام للتنمية أكثر من أي وقت مضى. والصين مستعدة للعمل مع باقي الأسرة الدولية لتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط ولمساعدة شعوب المنطقة على تحقيق السلام والتنمية في وقت

مبكر. وإذا بذلنا جهودا متضافرة فإن السلام في الشرق الأوسط لن يصبح حلما بعيد المنال.

السيد فوتو – بيرناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب بكم يا سيادة الرئيس بوصفكم نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لدولة قطر على ترؤسكم لهذا الاجتماع. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام كوفي عنان على جهوده التي تستحق الثناء في تقديمه إلى المجلس نظرة واسعة ومفصلة عن المشاكل في الشرق الأوسط. وهذه الرؤية قد أوجز خطوطها العريضة التقرير المعروض اليوم على المجلس(S/2006/956)، والذي ينبغي أن يتيح لنا تعزيز استئناف عملية السلام في المنطقة.

وفي هذا الصدد، وكما كان واضحا أثناء المناقشات التي أجراها المجلس بشكل منتظم، أن عدم التوصل إلى حل للصراع العربي – الإسرائيلي ما زال مصدرا للإحباط وعدم الاستقرار في المنطقة. وفي هذا الشأن، يجب اتباع نهج شامل لحل مختلف الأزمات والصراعات في المنطقة. ويجب على الأطراف المعنية مباشرة اتخاذ خطوات بناءة للتخفيف من حدة التوتر ولخلق مناخ مناسب لاستعادة السلام. ولن تثمر جهود الدعم التي يقدمها المجتمع الدولي ما لم تظهر الأطراف في المنطقة الإرادة السياسية للمضي قدما في عملية السلام.

وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي هو وضع حد لاحتلال الأراضي الفلسطينية بإقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وخارطة الطريق التي حددتها اللجنة الرباعية والتي أيدها مجلس الأمن في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣).

إنّ إضعاف المؤسسات السياسية وعدم الانسجام في الحكومة الفلسطينية منذ مطلع عام ٢٠٠٦ قد أضر بعملية السلام بصورة خطيرة. فقد انتهزت الجماعات المتطرفة الفرصة في هذا الوضع لتشن هجمات إرهابية ضد السكان المدنيين في داخل إسرائيل. ومن المفهوم والمبرر، أن تجد السلطات الإسرائيلية نفسها مضطرة للرد على هذه الأعمال العدوانية. لكن، ومن أجل تجنب تكرار مثل تلك الأحداث، شاهدنا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر أنه يجب ممارسة ذلك الحق بمسؤولية، وتجنب إيقاع ضحايا في صفوف السكان المدنيين وتفادي تدمير الهياكل الأساسية المدنية.

إنّ وقف إطلاق النار الأخير في قطاع غزة الذي اتفق عليه رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس قد أدى إلى ظهور أمل جديد في أن يحل طريق المفاوضات مكان العنف. ونأمل أن تترسخ هذه الخطوة الأولى وأن تتسع لتشمل الضفة الغربية لتعزيز عمل وقيادة الذين يدعون إلى حل تفاوضي في إسرائيل وفلسطين.

وفيما يتعلق بلبنان، ففي أعقاب الصدام المسلح المأساوي الذي وقع هذا العام وأدى إلى وقوع عدد كبير من الضحايا ودمار في الممتلكات، هناك أيضا فرصة لحل عدد من المشاكل العالقة بين اللبنانيين أنفسهم.

إن قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) يجدد إمكانية معالجة الأسباب الرئيسية التي تحول دون تحقيق الاستقرار والسيادة على الأراضي اللبنانية. وهذه أيضا فرصة لتعزيز التعايش السلمي والعمل لإيجاد حل للصراع مع إسرائيل.

وإضافة إلى ذلك، ما زالت هناك مسألة احتلال الجولان السوري. ويجب فتح الأبواب للتفاوض بين تلك الأطراف إذا أريد التوصل إلى حل لهذه المشكلة. إن تجربة الحرب خلال هذه السنة قد أكدت العلاقة المتداخلة بين مختلف بؤر الصراع. ونحن بحاجة إلى نهج شامل يمكننا من إحراز تقدم مواز لحل مختلف الصراعات.

ونود أن نكرر من جديد، إننا على يقين بأن الصراعات في الشرق الأوسط لا يمكن حلها إلاّ عن طريق

المفاوضات السياسية وعلى أساس الاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف والتي يعترف بها المجتمع الدولي. ولا توجد حلول فردية دائمة. وفي هذا الصدد، وكما يقول الأمين العام في الفقرة ٤٤ من تقريره،

”إنّ المجموعة الرباعية لا تزال لها أهميتها في هذا السياق لأنها تجمع بين الشرعية والقوة السياسية والنفوذ الاقتصادي“.

إننا نقدر النداء الذي وجهه الأمين العام إلى اللجنة الرباعية لتكون منفتحة لأفكار ومبادرات جديدة. وكذلك الحال بالنسبة لخارطة الطريق، فهي المرجعية التي ينبغي أن تقوم عليها أية مبادرة تهدف إلى استئناف عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين. ولذلك، فإن بيرو تردد النداء الذي وجهه الأمين العام للمجتمع الدولي كي يعمل مع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى تسوية نهائية لمشكلة الشرق الأوسط.

أولا، القضية الفلسطينية هي الأساس، وبدون حلها لا يمكن إيجاد سلام شامل في الشرق الأوسط.

ثانيا، العنف لا يمكن أن يحل المشاكل، والمفاوضات المباشرة والحوار على أساس الاعتدال والتسامح والتفاهم المتبادلين هما السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعجل في بذل جهوده للمضي قدما بعملية السلام.

ولكن، مما يؤسف له أنه بعد ثلاثة أشهر منذ الاجتماع الوزاري، فإن الحالة المتعلقة بفلسطين شهدت المزيد من التدهور بالرغم من الجهود المضنية التي بذلتها الأطراف المعنية، بما فيها بلدان المنطقة. ومن بين المسائل التي تثير قلقنا العميق استمرار العنف الذي يؤدي إلى سقوط المزيد من الضحايا على كلا الجانبين، فلسطين وإسرائيل.

وصحيح أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يكون بديلا عن أطراف الصراع أنفسها، ولكن هذا لا ينتقص على الإطلاق من أهمية قيام المجتمع الدولي بتهيئة بيئة مؤاتية للأطراف لتسوية الصراع.

وقد ذكرتنا الأزمة في لبنان في الصيف الماضي، مرة أخرى، بأن ما من شيء أساسي أكثر من الجهود الحثيثة والدؤوبة والإرادة القوية للسلام من جانب الأطراف أنفسها بغية التغلب على الصعوبات التي تفرق بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولذا نرحب بالاتفاق الأخير بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على الوقف المتبادل لإطلاق النار في قطاع غزة. ونحن نقدر تقديرا عميقا القيادة التي أبداها الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت من أجل تحقيق هذا الإنجاز الكبير.

وتكرر اليابان تأكيد دعوتها كلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس لضمان الامتثال لوقف إطلاق النار الهش. كما أننا نحث كلا الطرفين على أن يبذلا مزيدا من الجهود لتوسيع نطاق هذا الاتفاق كي يشمل الضفة الغربية، وعلى تحقيق وقف إطلاق النار هناك أيضا.

وإننا ندعو إلى العودة الآمنة للجندي الإسرائيلي المختطف، وكذلك إطلاق الوزراء وأعضاء البرلمان الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل.

إن المحادثات المباشرة على أعلى المستويات بين الطرفين هي السبيل الوحيد إلى حل هذه المشاكل. ونأمل أيضا، وبخاصة في هذه المرحلة الحرجة، أن يعقد اجتماع قمة مباشر بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت في أقرب وقت ممكن بغية استئناف مفاوضات السلام في موعد مبكر. وقد أحطنا علما مع الاستحسان بالملاحظات التي أبداها

رئيس الوزراء أولمرت مؤخرا، والتي عبرت عن رغبته في كسر الجمود الحالي.

ولا يزال الطريق المسدود في فلسطين يثير قلقا عميقا. ونود التأكيد هنا على الأهمية الحاسمة لإظهار الإرادة السياسية القوية المدعومة بجهود حازمة من جميع الأطراف المعنية. ونود أن نعرب عن أملنا القوي باستمرار الجهود التي تؤدي إلى تشكيل حكومة جديدة للسلطة الفلسطينية، وعن توقعاتنا الحازمة بأن تسعى الحكومة الجديدة لدى إنشائها إلى التعايش السلمي والازدهار المتبادلين مع إسرائيل. وعندما يحدث ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يرد بالإيجاب وبتقديم كل الدعم الذي يستحقه هذا التطور المرحب به.

إننا نشعر بقلق خاص إزاء المحنة الإنسانية للشعب الفلسطيني الآخذة في التفاقم. وفي هذا الشأن، يجب أن نبلغ إسرائيل بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية لنقل إيرادات الضرائب والجمارك إلى السلطة الفلسطينية، وأن تعيد حرية الحركة إلى الشعب الفلسطيني.

وقد كانت اليابان من بين المانحين الرئيسيين على مدى سنوات عديدة، ونود أن نكرر تأكيد عزمنا على مواصلة تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني. ونحن نفذنا باستمرار تعهداتنا بتقديم المساعدات، بما في ذلك المساعدة الإنسانية الطارئة بقيمة ٢٥ مليون دولار في تموز/يوليه من هذا العام. ونحث المجتمع الدولي بقوة على أن يواصل توفير المساعدات الإنسانية اللازمة على وجه السرعة لمواجهة الأزمة التي يعاني منها الفلسطينيون.

وتعمل اليابان كذلك على تنفيذ مفهوم ممر للسلام والازدهار، وهو خطة إنمائية لوادي الأردن من خلال التعاون الإقليمي الذي تشترك فيه إسرائيل وفلسطين والأردن، بهدف تحقيق التعايش والازدهار المتبادلين في المديين المتوسط والطويل. وأوفدت اليابان بعثة إلى المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر لإجراء دراسة جدوى، وستعقب ذلك إجراءات أخرى.

وفيما يتعلق بالوضع في لبنان، فإننا بصرف النظر عن الاضطراب السياسي الداخلي الأخير، نرحب باستمرار وقف الأعمال العدائية وبالمزيد من التحسن الذي شهدته الحالة العامة عقب اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وخاصة فيما يتعلق ببسط سلطة الدولة في الجنوب. ونكرر تأكيد التزامنا بتنفيذ القرار. ومع ذلك ما زالت هناك تحديات ينبغي التصدي لها، وفي مقدمتها، بالنسبة للبنان وإسرائيل، التنفيذ الكامل للقرار وتحقيق الاستقرار الدائم للوضع في لبنان.

وتؤيد اليابان بقوة الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية بقيادة رئيس الوزراء السنيورة. وتأمل اليابان بأن تشارك الأحزاب والفصائل المعنية في لبنان بنشاط – من خلال الحوار وبدون اللجوء إلى العنف – في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وإعادة البناء في البلد وفي المنطقة. ولا يمكن التسامح إزاء أي أعمال يمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار الحالة في لبنان. وإننا ندين عملية اغتيال بيار الجميل، وزير الصناعة، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

ولتحقيق وقف إطلاق النار الدائم والحل على الأمد الطويل، هناك حاجة ماسة إلى أن يتصدى المجتمع الدولي للمسائل المتصلة بترع سلاح وتفكيك الميليشيات المتبقية وترسيم الحدود. والسلام الشامل الذي يشمل المسارين اللبناني والسوري هو السبيل الوحيد إلى السلام الدائم هناك. وفي هذا الصدد، تتوقع اليابان من سورية أن تؤدي دورا استباقيا لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي الختام، نود التأكيد على ضرورة أن يبذل المجتمع الدولي أقصى ما في وسعه لتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط. واليابان من جانبها، تحت القيادة الجديدة لرئيس الوزراء شينزو آبي، تؤكد من جديد عزمها على مواصلة

مـشاركتها الاسـتباقية والبنـاءة في العمليـة، وأن تقـدم أكـبر مساعدة ممكنة للإسهام في تحقيق هذه الغاية.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أرحب بقدومكم إلى المجلس، السيد الوزير، لرئاسة جلسة اليوم. وأرحب أيضا بحضور الأمين العام عنان، وأشكره على تقريره (S/2006/956) الذي قدمه لنا بالأمس.

إن الشرق الأوسط، بوصفه مهد الحضارة الإنسانية، هـو مولـد الـديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية. ولسوء الطالـع، فإن أرض هـذه المنطقـة، ولأكثر مـن نـصف قـرن أو ما يناهز ذلك، اعترتها الحروب المتواصلة وحالات الاشتعال المتعاقبة، وواجهـت شعوبها كـل صنوف المعاناة الناجمة عـن الاحتلال والحروب والجزاءات وغيرهـا. إن حالـة الاضـطراب المستمرة في الشرق الأوسط، التي لا يلوح لها حل في الأفق، لا تبشر بالخير إزاء تحقيق السلام والتنمية في المنطقة. وفضلا عن ذلك، فإن الحالة هناك تؤثر سلبا على السلام والاستقرار في العالم بأسره. والحالة الراهنة تثير القلق بشكل خاص نظرا لاستمرار الصراع بين فلسطين وإسرائيل، والجمود في تنفيذ خريطـة الطريـق وعـدم إحـراز تقـدم في المـسارين اللبنـاني – الإسـرائيلي والإسـرائيلي – الـسوري. ومـسألة إلى أيـن تتجـه الحالة في الـشرق الأوسـط تـشكل مـصدر قلـق بـالغ للمجتمـع الدولي.

وفي ظل هذه الخلفية، فإن مبادرتكم، السيد الرئيس، بعقد جلسة وزارية لمجلس الأمن بشأن قـضية الـشرق الأوسـط ضرورية إلى حد كبير وتأتي في الوقت المناسب.

وعلى مدى عقود، عبرت قضية الشرق الأوسط عـن نفسها من خلال صراعات بين إسرائيل والبلدان العربيـة. وفي الوقـت الحـالي، تتـشاطر المـسرح مجموعـة مـن بـؤر التـوتر، بمـا فيهـا الـصراع اللبنـاني – الإسـرائيلي، وعـدم الاسـتقرار في العـراق، وغـير ذلـك مـن التـوترات في المنطقـة. وبالإضـافة إلى ذلك ، فإن هذه التوترات متشابكة ويؤثر بعضها على البعض الآخـر. وقـد مـر الـشرق الأوسـط خـلال الـسنوات الأخـيرة بتغيرات عميقـة، أدت إلى المزيـد مـن التعقيـد في الحالـة العامـة على نحو يترك آثارا كبيرة على السلام والأمن الدوليين وعلى التنمية الاقتصادية العالمية. ولا يمكن لأي بلد أن يتصدى لهـذه الحالة لوحـده، ولا يمكـن لأي بلـد أن ينـصرف عنـها ببـساطة لكـي يهـتم بـشؤونه الخاصـة. ويتعين علـى المجتمـع الـدولي أن يتخـذ منظـورا اسـتراتيجيا وأن يبـذل جهـدا متـضافرا للبحـث عن تسوية شاملة.

وتعرب الصين عن تقديرها للجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية لتسهيل المحادثات وتـشجيعها علـى القيـام بـدور أكثـر فعالية. وبالأمس، قدم الأمين العام عنان تقريره النهائي لمجلس الأمـن عـن الـشرق الأوسـط ويتـضمن عـددا مـن المقترحـات الشجاعة والمفصلة من أجل الوصول إلى تسوية شـاملة لقـضية الـشرق الأوسـط (S/2006/956). وتـستحق جميعهـا دراسـة جدية من قبل المجلس.

وبينمـا لا يمكـن تـسوية قـضية الـشرق الأوسـط دون دعم مـن الأسـرة الدوليـة، فـإن مفتـاح الحـل مـا زال في أيـدي الإطـراف المعنيـة. لقـد خلفـت عقـود مـن المواجهـات والـصراعات تركـة كـبيرة مـن المظـالم بـين إسـرائيل والبلـدان العربيـة. ولـذا يجـب تهيئـة منـاخ مـن الثقـة المتبادلـة. ونأمـل أن تخـرج الأطـراف المعنيـة مـن الأسـلوب غـير المجـدي المتمثـل في العنـف مقابـل العنـف، والتـصلب مقابـل التـصلب، وأن تأخـذ بزمام المبادرة بإبداء حسن النوايا وان تقوم بالمزيـد مـن العمـل لتخفيف التوتر.

وفي هذا الإطار، نؤيد الجهود التي يبذلها الفلسطينيون لتـشكيل حكومـة وحـدة وطنيـة، ونرحـب بالاسـتعداد الـذي أعربت عنه إسرائيل للدخول في مفاوضات مباشرة ونأمـل أن

يعمل الطرفان معا من أجل العودة المبكرة إلى المسار الصحيح للمفاوضات.

إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرسمية عن صون السلم والأمن الدوليين. وقضية الشرق الأوسط هي من أقدم البنود المدرجة في جدول أعماله وأكبر مسبب للصداع لمجلس الأمن. وعدم إيجاد حل لقضية الشرق الأوسط لهذه الفترة الطويلة، أثر بصورة سلبية على دور مجلس الأمن وهيبته.

فخلال العديد من السنوات، كان مجلس الأمن يتبع نمطا سلبيا في التعامل مع هذه المشكلة على الطريقة السلبية لإطفاء الحريق. وبعد نشوب الصراع اللبناني – الإسرائيلي الأخير، أنفق مجلس الأمن ٣٤ يوما من المشاورات الشاقة لاعتماد قرار يطلب من الطرفين وقف الأعمال العدائية. وحين هوجمت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفقد بعض أفرادها حياته، أعرب مجلس الأمن فقط عن أسفه وبصورة خفيفة في بيان رئاسي. وهذا النوع من التصرف غير العادي تسبب في الاستياء الشديد لدى العديد من الدول الأعضاء، وخاصة الدول العربية. وهذا شيء يجب على المجلس أن يفكر فيه بجدية. وينبغي لمجلس الأمن أن ينتقل في أسرع وقت ممكن من احتواء الأزمة إلى إيجاد حل لها، وأن يأتي بأفكار مبتكرة وأن يعمل بروح السعي إلى إيجاد فهم مشترك وأن يضع جانبا الخلافات الطفيفة وأن يتصرف بطريقة واقعية كي يساعد في الجهود المبذولة لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، وذلك بالدفع في اتجاه استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط.

وبعد عقود من الصراع، يشعر أهل الشرق الأوسط بالتعب من الصراع المتواصل وعدم الاستقرار. وإذ يتقدم العالم بسرعة في القرن الحادي والعشرين، ترغب شعوب المنطقة في تحقيق السلام والانضمام إلى المسار العام للتنمية أكثر من أي وقت مضى. والصين مستعدة للعمل مع باقي الأسرة الدولية لتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط ولمساعدة شعوب المنطقة على تحقيق السلام والتنمية في وقت مبكر. وإذا بذلنا جهودا متضافرة فإن السلام في الشرق الأوسط لن يصبح حلما بعيد المنال.

السيد فوتو – بيرناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب بكم يا سيادة الرئيس بوصفكم نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لدولة قطر على ترؤسكم لهذا الاجتماع. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام كوفي عنان على جهوده التي تستحق الثناء في تقديمه إلى المجلس نظرة واسعة ومفصلة عن المشاكل في الشرق الأوسط. وهذه الرؤية قد أوجز خطوطها العريضة التقرير المعروض اليوم على المجلس(S/2006/956)، والذي ينبغي أن يتيح لنا تعزيز استئناف عملية السلام في المنطقة.

وفي هذا الصدد، وكما كان واضحا أثناء المناقشات التي أجراها المجلس بشكل منتظم، أن عدم التوصل إلى حل للصراع العربي – الإسرائيلي ما زال مصدرا للإحباط وعدم الاستقرار في المنطقة. وفي هذا الشأن، يجب اتباع نهج شامل لحل مختلف الأزمات والصراعات في المنطقة. ويجب على الأطراف المعنية مباشرة اتخاذ خطوات بناءة للتخفيف من حدة التوتر ولخلق مناخ مناسب لاستعادة السلام. ولن تثمر جهود الدعم التي يقدمها المجتمع الدولي ما لم تظهر الأطراف في المنطقة الإرادة السياسية للمضي قدما في عملية السلام.

وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي هو وضع حد لاحتلال الأراضي الفلسطينية بإقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وخارطة الطريق التي حددتها اللجنة الرباعية والتي أيدها مجلس الأمن في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣).

إنّ إضعاف المؤسسات السياسية وعدم الانسجام في الحكومة الفلسطينية منذ مطلع عام ٢٠٠٦ قد أضر بعملية السلام بصورة خطيرة. فقد انتهزت الجماعات المتطرفة الفرصة في هذا الوضع لتشن هجمات إرهابية ضد السكان المدنيين في داخل إسرائيل. ومن المفهوم والمبرر، أن تجد السلطات الإسرائيلية نفسها مضطرة للرد على هذه الأعمال العدوانية. لكن، ومن أجل تجنب تكرار مثل تلك الأحداث، شاهدنا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر أنه يجب ممارسة ذلك الحق بمسؤولية، وتجنب إيقاع ضحايا في صفوف السكان المدنيين وتفادي تدمير الهياكل الأساسية المدنية.

إنّ وقف إطلاق النار الأخير في قطاع غزة الذي اتفق عليه رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس قد أدى إلى ظهور أمل جديد في أن يحل طريق المفاوضات مكان العنف. ونأمل أن تترسخ هذه الخطوة الأولى وأن تتسع لتشمل الضفة الغربية لتعزيز عمل وقيادة الذين يدعون إلى حل تفاوضي في إسرائيل وفلسطين.

وفيما يتعلق بلبنان، ففي أعقاب الصدام المسلح المأساوي الذي وقع هذا العام وأدى إلى وقوع عدد كبير من الضحايا ودمار في الممتلكات، هناك أيضا فرصة لحل عدد من المشاكل العالقة بين اللبنانيين أنفسهم.

إن قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) يجدد إمكانية معالجة الأسباب الرئيسية التي تحول دون تحقيق الاستقرار والسيادة على الأراضي اللبنانية. وهذه أيضا فرصة لتعزيز التعايش السلمي والعمل لإيجاد حل للصراع مع إسرائيل.

وإضافة إلى ذلك، ما زالت هناك مسألة احتلال الجولان السوري. ويجب فتح الأبواب للتفاوض بين تلك الأطراف إذا أريد التوصل إلى حل لهذه المشكلة. إن تجربة الحرب خلال هذه السنة قد أكدت العلاقة المتداخلة بين مختلف بؤر الصراع. ونحن بحاجة إلى نهج شامل يمكننا من إحراز تقدم مواز لحل مختلف الصراعات.

ونود أن نكرر من جديد، إننا على يقين بأن الصراعات في الشرق الأوسط لا يمكن حلها إلاّ عن طريق المفاوضات السياسية وعلى أساس الاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف والتي يعترف بها المجتمع الدولي. ولا توجد حلول فردية دائمة. وفي هذا الصدد، وكما يقول الأمين العام في الفقرة ٤٤ من تقريره،

> ”إنّ المجموعة الرباعية لا تزال لها أهميتها في هذا السياق لأنها تجمع بين الشرعية والقوة السياسية والنفوذ الاقتصادي“.

إننا نقدر النداء الذي وجهه الأمين العام إلى اللجنة الرباعية لتكون منفتحة لأفكار ومبادرات جديدة. وكذلك الحال بالنسبة لخارطة الطريق، فهي المرجعية التي ينبغي أن تقوم عليها أية مبادرة تهدف إلى استئناف عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين. ولذلك، فإن بيرو تردد النداء الذي وجهه الأمين العام للمجتمع الدولي كي يعمل مع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى تسوية نهائية لمشكلة الشرق الأوسط.

الرئيس (قطر): بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

> ”يعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء الحالة في الشرق الأوسط، وإزاء عواقبها الخطيرة على السلم والأمن، ويشدد على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل دائم وشامل في المنطقة.

”ويؤكد مجلس الأمن أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لمشاكل المنطقة وأن التفاوض هو الطريق الوحيد الصالح لتحقيق السلام والازدهار لشعوب الشرق الأوسط.

”ويؤكد مجلس الأمن وجوب احترام الطرفين لالتزاماتهما، بموجب الاتفاقات السابقة بما في ذلك وضع حد للعنف ولجميع مظاهر الإرهاب.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية ويدعو إلى توفير المساعدة في حالات الطوارئ إلى الشعب الفلسطيني من خلال الآلية الدولية المؤقتة والمنظمات الدولية وغيرها من القنوات الرسمية.

”ويرحب مجلس الأمن بالاتفاق المبرم بين رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بشأن وقف متبادل لإطلاق النار في غزة.

”ويرحب مجلس الأمن بالخطوات التي اتخذها الطرفان من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار. ويعرب عن أمله في أن يؤدي ذلك إلى إدامة فترة الهدوء. وعليه، يطلب إلى الطرفين تجنب القيام بأي عمل من شأنه أن يعوق إحراز المزيد من التقدم. ويؤكد من جديد دعوته إلى إنهاء جميع مظاهر الإرهاب والعنف على النحو الوارد في البيانات والقرارات السابقة.

”ويدرك مجلس الأمن ضرورة تشجيع اتخاذ خطوات لتعزيز الثقة في عملية السلام.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعوته لحكومة السلطة الفلسطينية إلى قبول مبادئ المجموعة الرباعية الثلاثة.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد تمسكه الشديد بالرؤية القائمة على وجود دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن على النحو المتوخى في خريطة الطريق.

”ويشدد مجلس الأمن على أن تحرك المجتمع الدولي لا يمكن أن يكون بديلا عن تدابير حاسمة يتخذها الطرفان بذاتهما.

”ويشجع مجلس الأمن الطرفين على الدخول في مفاوضات مباشرة.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا الدور الهام للمجموعة الرباعية ويتطلع إلى استمرار مشاركتها الفعالة.

”ويعرب مجلس الأمن مجددا عن أهمية وضرورة تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط استنادا إلى جميع قراراته ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومرجعيات مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PREST/2006/51.

لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.